# محضر الجلسة رقم 660

**التاريخ:** الثلاثاء 14 رجب 1430 (07 يوليوز 2009).
**الرئاسة:** المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.
**التوقيت:** ساعتان وخمس وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة، بعد الزوال.
**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفوية.

---

**المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل أن نشرع في جدول أعمالنا، أعطي الكلمة للسيد الأمين ليطلع المجلس على ما جد من مراسلات، تفضل السيد الأمين.

**المستشار السيد محمد تيتنى علوي إدريسي أمين المجلس:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

توصلت رئاسة المجلس بمقترح قانون يتعلق بالحماية من الكوارث والوقاية المدنية، تقدم به السادة المستشارون أعضاء فريق التحالف الاشتراكي.

كما توصلت رئاسة المجلس بقرار من المجلس الدستوري يحمل رقم 09/770 م.د، المتعلق بالطعن لإلغاء نتيجة الاقتراع الجزئي الذي أجري في 08 نونبر 2007، في نطاق الهيئة الناخبة المتألفة من ممثلي غرف الفلاحة لجهة تازة-الحسيمة-تاونات، وأعلن على إثره انتخاب السيد محمد قلوبي عضوا بمجلس المستشارين. وقد قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخاب السيد محمد قلوبي عضوا بمجلس المستشارين.

كما توصل المجلس ابتداء من 30 يونيو 2009 إلى غاية يوم الثلاثاء 7 يوليوز 2009:

- عدد الأسئلة الشفهية: 12؛
- وعدد الأسئلة الكتابية: 4.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الأمين.

هناك طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس، طبقا لمقتضيات المادة 128.. تفضل.

**المستشار السيد إدريس الراضي:**

السيد الرئيس،

اللي كاين هو كنا سمعنا بللي كاين الوزير، دابا حيث هاذ الجدول اللي عندنا أنه كاين أسئلة موجهة إلى السيد وزير الخارجية. بغينا نعرفو واش وزير الخارجية غادي يحضر أو ما يحضرش؟

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

فعلا، هناك رسالة واردة من الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، أظن أنها ما تقراتش، ولكن كنطلب من السيد الأمين، إلى سمحتوا، يعاود يقراها.

**المستشار السيد محمد تيتنى علوي إدريسي:**

توصل المجلس بمراسلة من الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

"الموضوع: جلسة الأسئلة الشفوية ليومه الثلاثاء 07 يوليوز.

وبعد؛ يشرفني أن أبلغكم طلب السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون بتأجيل تقديم الأسئلة الشفهية الموجهة إليه في جلسة لاحقة، وذلك لوجوده خارج المغرب، لالتزامات حكومية طارئة.

كما أحيطكم علما أن السيد وزير الاتصال، الناطق باسم الحكومة، سيجيب عن السؤال الشفهي الوحيد الموجه إلى السيدة وزيرة الثقافة".

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الأمين.

تفضل السي..

**المستشار السيد إدريس الراضي:**

الله يكثر خيركم، الأسبوع الفارط تكلمنا على الغياب ديال الوزراء، وكان معنا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، لأنه هو برلماني قبل ما يكون وزير، على أساس النجاح ديال هاذ المؤسسة راه يمكن يكون نجاح بعدما تتعاون الحكومة مع النواب أو المستشارين.

ولكن اللي كنشوفو، السيد الرئيس، أنه واحد المجموعة دابا ديال الوزراء ما تيحضروشي وحتى احنا في الطريقة على أساس نبرمجو أسئلة، ما تنلقاو ما نبرمجو. وهاذ الشي ما جاري لناش غير احنا، لجميع رؤساء الفرق. فمن العار ثم العار أنه السادة النواب أو السادة المستشارون يحضروا، ولكن الغياب التام ديال الحكومة.

وتنعاودو ونلحو على السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، أنه يحث الحكمة على أساس تجي تحضر، لأن هاذ الشي هذا هو اللي يمكن تيخلي الناس ما تجيش، اللي تيخلي الغياب، بحال احنا اليوم مبرمجين هاذ الأسئلة هاذي، إذا ما بقى عندنا حتى سؤال، إذن أشنو جينا نديرو؟ إذن غادي نمشيو، إذن ما عندنا ما نديرو.

**السيد رئيس الجلسة:**

الرسالة وصلت، السيد رئيس الفريق، الرسالة وصلت.

**المستشار السيد إدريس الراضي:**

لا، ما وصلاتش. علاش ما وصلاتش؟ لأنه كانت تتم المعالجة بعدما قلناها وعاود قلناها وعاود قلناها، أما ملي تنقولو الهضرة ولا حياة لمن تنادي، هذا راه إشكال مطروح ومطروح وخاصو يتحل، وكل حاجة كنحملوها للمستشارين ما تيجيوش! ها المستشارين كاينين، فين الوزراء؟

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، تفضل، السيد الوزير.

**السيد محمد سعد العلمي، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:**

الرئيس اللي اعطاني الكلمة ولا أنت اللي عطيتني الكلمة؟

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أود أن أؤكد بأن الحكومة تستجيب باستمرار. حينما يتم تسجيل أسئلة موجهة إليها، تلبي الدعوة وتأتي للجواب على الأسئلة الموجهة إليها. وحينما يتغيب وزير، فإنه يتغيب لأعذار جرى العرف على قبولها، والاتفاق حاصل في ما بين الحكومة والبرلمان على أن الوزير حينما يكون في مهمة خارج المغرب، فعذره يكون مقبولا، وهذا هو الأمر الذي يتعلق بالسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، نظرا لمهامه المتعددة.

فعلا، يوجد في أغلب الأحيان خارج المغرب. كنا نتمنى جميعا - فعلا - أن يكون حاضرا معنا، ولكن التزاماته الدولية حالت دون ذلك، وبالتالي فليس غياب السيد وزير الخارجية ينبغي أن يكون مبررا ليعمم على الجميع، لأن في جدول أعمال اليوم سبعة وزراء، وكلهم حاضرون، وكلهم سيتولون الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليهم.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

إذن نستمر في أعمالنا، هناك طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس، طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي.

توصلت الرئاسة بطلبات الإحاطة التالية: هناك طلب إحاطة من فريق التجمع، فريق الأصالة، الفريق الحركي، الحركة الديمقراطية، طلب إحاطة من الفريق الاشتراكي، طلب إحاطة من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

إذن أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

**المستشار السيد مبارك السيباعي:**

ما كناش غانخذو هاذ نقطة نظام، ولكن ملي تدخل السيد وزير العلاقات مع البرلمان، من الواجب ديالنا باش نتدخلو كرؤساء فرق، لأن - في الحقيقة - السيد الوزير خاصو ينوب على الحكومة ديالو.

احنا هذا السؤال اللي كان مطروح اليوم على السيد وزير الخارجية، اللي هو تغيب عاود ثاني اليوم، راه سنة هاذي وهو مبرمج، وملي تبرمج في هاذ الجلسة، ها هو الوزير مشى، لهذا ما خاصناش نغفلو على الأسئلة ديال السادة المستشارين.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، إذن الكلمة للتجمع الوطني للأحرار. تفضل، السيد رئيس الفريق.

**المستشار السيد مولاي ادريس العلوي:**

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسيد الوزيران،

الزميلة والزملاء المستشارون المحترمون،

طبقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وخاصة المادة 128، أتشرف نيابة عن زملائي في التجمع الوطن للأحرار لأحيط المجلس، ومن خلاله الرأي العام الوطني، بقضية طارئة، ألا وهي انخراط المهنيين، سواء كانوا في الفلاحة أو التجارة أو الصناعة أو الصناعة التقليدية في الانتخابات المهنية التي ستعرفها بلادنا في غضون شهر يوليوز، والذي نحن في بدايته.

هذا الانخراط في الاستحقاقات الذي نعتبره أمرا أساسيا ببلادنا، لما تلعبه هذه المجالات من دور اقتصادي واجتماعي من الأهمية بمكان.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

كعادتنا، في التجمع الوطني للأحرار، لا ننطلق من فراغ، ولكن من الواقع المعاش لهؤلاء المهنيين ومن أرض الواقع، السيد الرئيس، وأجواء المناخ الذي هو مسيطر على هؤلاء الفاعلين في تنمية الاقتصاد والرواج التجاري في المغرب.

وأثناء تواصلنا مع هذه الفئات المهنية المهمة لتحسيسها بالمشاركة في هذه الانتخابات، فماذا تطلب هذه الفئات المهنية؟ وما هو اهتمامهم؟ وما هي حاجياتهم؟

إذا أردنا أن نحيط، السيد الرئيس، بهذا الموضوع في هذه الإحاطة، سنكون مبالغين. ولكن، بصفة عامة السيد الرئيس، المهنيون يطلبون ظروف عيش وظروف عمل أفضل، وخاصة إذا كان الأمر لا يتطلب اعتمادات كبيرة. الأمر يتطلب فقط تأطيرا وترخيصا من الوزارات المعنية.

وعلى سبيل المثال، في الفلاحة مثلا، السيد الرئيس، الفلاحون الذين يثمنون المخطط الأخضر وينخرطون في مقتضياته، ولكنه لوحده، السيد الرئيس، لا يكفي. الفلاحون يقولون: نعم للإنتاج، نعم للتسويق المنظم، نعم للتنظيمات والتعاونيات، ولكن لابد من تمدرس الأطفال، لابد من التطبيب للجميع، لابد من النقل في مواصفات وظروف عادية، نعم للمرافق الرياضية والترفيهية للجميع.

إذن لابد من التأهيل الاقتصادي والاجتماعي للتجمعات البشرية التي يعيش فيها هؤلاء الفلاحون، لأن التنمية، السيد الرئيس، أمر له شموليته، وهو كل لا يتجزأ. وهذا أحد المطالب الأساسية لهؤلاء المهنيين، كانوا في الفلاحة أو التجارة أو الصناعة التقليدية.

ثانيا: المهنيون كذلك، السيد الرئيس، يطلبون الدعم من الحكومة في شكل استثمارات عمومية، يشمل التوسيع الفلاحي والتوزيع السكني القروي والدعم في التجهيزات الفلاحية، ويطلبون كذلك تجزئات صناعية وتجارية في كل المجالات.

أخيرا، السيد الرئيس، السادة المستشارون والزميلة المستشارة، المهنيون يطلبون كذلك تقاعدا، ويطلبون تأمينا صحيا - والسيد وزيرة الصحة معنا هنا - وتكوينا مهنيا عصريا، وهم سعداء بما يفعلون ويعملون ويصنعون، وكلهم أمل في النهوض بهذه القطاعات، مجندين وراء صاحب الجلالة لتحقيق المزيد من الرفاهية والازدهار في مملكتنا السعيدة.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد رئيس الفريق.

إذن الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة. تفضل، السيد رئيس الفريق.

**المستشار السيد أحمد الكور:**

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة والسيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون،

طبقا لمقتضيات القانون الداخلي لمجلس المستشارين، وخاصة في مادته 128، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة.

يتزامن موسم العمرة لهذا العام مع موجة الاجتياح الخطير لأنفلونزا الخنازير، حيث سجلت عدة حالات من الإصابة بهذا الوباء الفتاك في العديد من الدول العربية والإسلامية، مما أثار المخاوف من إمكانية حدوث انتشار واسع لهذا الفيروس خلال موسم العمرة المقبل، الذي يعرف توافد أكثر من مليوني معتمر من مختلف مناطق العالم.

وفي سياق متصل، السيد الرئيس، فقد عملت وكالات الأسفار على إتمام عملية حجز الفنادق والعمارات الخاصة بالمعتمرين المغاربة، وذلك في غياب أي ضمانات من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على أن العملية ستمر في ظروف ملائمة.

هذا، في وقت كثر فيه الحديث على إمكانية اتخاذ السلطة المغربية ونظيرتها السعودية قرار الشك في إلغاء موسم العمرة. بل إن هذه الأخيرة حذرت الأشخاص الراغبين في أداء مناسك العمرة من كبار السن والعجزة والمصابين بأمراض الربو وضيق التنفس من صعوبة أداء المناسك في هذه السنة.

من هنا، السيد الرئيس، وأمام هذا الغموض، فإن أصحاب الوكالات وعباد الرحمن الراغبين في العمرة أصبحوا في حيرة من أمرهم، وأصبح التساؤل سيد الموقف، فيما إذا كان هناك تنسيق بين السلطات المغربية ونظيرتها السعودية، لضمان مرور موسم العمرة لهذه السنة في ظروف ملائمة، دون تسجيل إصابات خطيرة أو انتشار كبير للعدوى في صفوف المعتمرين المغاربة.

ومن جهة أخرى، ما هو مصير الحجوزات التي تكلفت بها وكالات الأسفار لضمان استقبال المعتمرين المغاربة، في حالة ما إذا تم إلغاء موسم العمرة لهذه السنة؟

السيد الرئيس،

إن وضعا غامضا كهذا يستوجب من الحكومة التوضيح وبيان موقفها في الموضوع، خاصة وأن الأمر يتعلق بطقوس مقدسة وشعيرة دينية، ينتظرها المسلمون بفارغ الصبر، ولربما قد تكون لمرة واحد في العمر، بل إن العديد منهم قد يبيع الغالي والنفيس من أجل الظفر بشرف التبرك وزيارة الأماكن المقدسة.

وعليه، السيد الرئيس، فالموقف - مرة أخرى - يستوجب من الحكومة التوضيح وطمأنة المواطنين وكل الهيآت المنظمة لهذه الفريضة الدينية.

وفي الأخير، نطلب من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان المحترم تبليغ مضامين هذه الإحاطة لكل الأطراف الحكومية المعنية.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، السيد رئيس الفريق.

الكلمة للفريق الحركي. تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد إدريس مرون:**

في الحقيقة، الإحاطة ديالنا كتمشي في نفس التوجه، وتهم نفس الموضوع

اللي تكلم عليه الزميل. ولهذا، لن نطيل فيها، فنحن متفقون على هذا الموضوع، أن على الحكومة أن تعمل بجد من الناحية العلمية والطبية، وتأخذ بعين جميع التدابير الاحتياطية والاحترازية لأن الأمر خطير، والعالم بأسره يعرف توسع هذا المرض بطريقة كبيرة جدا.

أعطيت أرقام في المغرب، هناك من يشكك فيها، الكثير يشك فيها، بل يقولون الآن: نحن في حوالي 100 حالة، عوض ما هو مصرح به رسميا. فلما غيتجمعوا 2 مليون ديال البشر في مكان واحد، آتين من كل أنحاء العالم، لابد أن يكون هناك مخاطرة. وإذا كانت مخاطرة، هل لنا الوسائل للتعامل معها؟

إذن على الحكومة أن تأخذ قرارا جديا مبنيا على دراسة علمية طبية. احنا سمعنا الفتوى ديال العلماء، لكن نريد أيضا أن تكون هناك دراسة حيث ما جاء على لسان.. أو ما قرأناه - على الأقل – أنه إشاعات، هذه حقيقة ليست إشاعات، فالمرض حقيقة متواجد، والعالم بأسره يحاول دفعه بمختلف الوسائل ومختلف الطرق.

ولهذا، نريد أيضا أن يكون للمتخصصين دور هام وواضح لتأخذ المملكة قرارا يهدف إلى حماية المواطنين حماية كاملة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، السيد الرئيس الفريق.

هناك طلب إحاطة من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية. تفضل، السيد رئيس الفريق.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، لأحيط أعضاء المجلس الموقر ومن خلالهم الرأي العام الوطني علما بقضية طارئة، تتعلق بالتعثرات التي أصبحت تعرفها لقاءات الحوار الاجتماعي.

ولقد طالعتنا مؤخرا الصحافة الوطنية بأخبار مفادها أن هيآت نقابية تعتزم مقاطعة الجولة الحالية من الحوار الاجتماعي، جراء تحذيرات والي بنك المغرب الموجهة للحكومة بإعادة النظر في التزاماتها خلال الحوار الاجتماعي، الذي يعلق عليه الموظفون آمالا كبيرة.

كذلك، عالمنا.. فرغم جو الإحباط والتذمر الذي تعانيه المركزيات النقابية، والذي تعكسه تدخلاتها، محملة الحكومة مسؤولية عدم الاستجابة للنقط المطلبية المستعجلة، نظل نندد بالتعثرات التي تعرفها جولات الحوار الاجتماعي، ونحن متشبثون بالرقي بالحوار المسؤول.

لهذا، فالحكومة ملزمة بتوضيح خلفيات التصريحات وتوضيح موقفها من الحوار الاجتماعي، حتى لا نترك الرأي العام الوطني يستقي أخبارا قد تكون مغلوطة، وأملنا أن تكون كذلك.

السيد الرئيس، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد رئيس الفريق.

هناك طلب إحاطة من الفريق الاشتراكي. تفضل، السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد مولاي الحسن طالب:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارون،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وخاصة المادة 128، يشرفني أن أحيط مجلسكم الموقر علما أنه في إطار الاستعداد لانتخابات الغرف المهنية، فوجئ العديد من الراغبين في الترشيح لعضوية هذه الغرف أن السلطات المحلية توصلت بمذكرة تشترط فيمن يرغب في الترشيح الإدلاء بشهادة الممارسة، المسلمة من طرف إدارة الضرائب على الصعيد المحلي، تثبت أن المعني بالأمر يمارس نشاطه المهني لمدة تفوق ثلاث سنوات.

وكما تعلمون، فإن الحصول على هذه الشهادة لإدارة الضرائب، يستلزم من المعني تسوية وضعيته بشكل تام مع إدارة الضرائب.

وبالرجوع إلى فحوى بنود مدونة الانتخابات، نلاحظ أن المعني بالأمر يجب أن تثبت فقط أنه يمارس نشاطه المهني لمدة تفوق ثلاث سنوات، دون ذكر الجهة التي ستسلم الشهادة.

وفي هذا الإطار، فإننا نحيط الرأي العام الوطني علما أننا، في الفريق الاشتراكي، إذ كنا نعتبر أداء الضرائب واجبا وطنيا وسلوكا أساسيا لتدعيم أسس المواطنة الصالحة، فإننا ضد أي استعمال لهذا الشرط الوطني من أجل التضييق على المواطنين أو الضغط عليهم، خاصة في المنافسة الانتخابية التي نرى أنها ينبغي أن تكون حرة، وتتبعها شروط المنافسة الشريفة.

إننا، السيد الرئيس، نؤكد على أن مدونة الانتخابات لا تنص إلا على شرط ممارسة المرشح لنشاطه المهني لمدة تفوق ثلاث سنوات، لكن لجوء الإدارة إلى شروط إضافية مثل وثيقة إثبات أداء الضرائب، فهو ما نعتبره إجراءا تعجيزيا.

فكيف ما كانت الظروف، فإن المهنيين، رغم ما قد يبدونه من

استعداد تام لتصفية ذمتهم الجبائية تجاه الإدارة، فإن هذه العملية لا تخلو من منازعات أو إغفالات أو حتى ظروف استثنائية، وهو الأمر الذي نرى أن معالجته تتم بإعمال مقتضيات مدونة تحصيل الديون العمومية، لكن استعمال شرط تصفية الذمة الجبائية لقبول الترشيح، فإننا نعتبره يشجع العزوف الانتخابي، ويدفع في اتجاه خلق مشاكل لا غنى عنها للمرشحين، وخاصة وكلاء اللوائح الذين سيجدون أنفسهم أمام رفض المهنيين للترشح ضمن لوائحهم.

وعلاوة على ذلك، فإننا في الفريق الاشتراكي، نرى أن إضافة مثل هذا الشرط سيعطي الإدارة إمكانية التدخل في الترشيحات عبر منع بعض المرشحين وقبول آخرين، وهو الأمر الذي نعتبره تدخلا سافرا في العملية الانتخابية، التي من المفروض أن تلتزم الإدارة حيالها الحياد.

إننا، السيد الرئيس، نطالب السيد وزير الداخلية بالتدخل بشكل عاجل من أجل وقف مثل هذه الممارسات وتبسيط المساطر قدر المستطاع، من أجل تشجيع المهنيين على المشاركة الانتخابية بكل حرية، ونطالب - باستعجالية - بهذا التدخل من طرف السيد الوزير، خاصة ونحن على بعد يومين من تاريخ وضع الترشيحات لهذه الانتخابات المهنية.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

هناك آخر طلب إحاطة، من الفريق الفيدرالي للوحدة الديمقراطية. تفضل، السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:**

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون،

باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، أتدخل بمقتضى المادة 128 من القانون الداخلي لأحيط المجلس علما بما يلي:

لقد تلقت الصحافة ببلادنا في الأيام الأخيرة صفعة جديدة في شروط استمراريتها وقدرتها على أداء أدوارها التنويرية للمجتمع، كفعل ضروري للمجتمعات الحداثية الديمقراطية.

لقد صدرت أحكام من طرف المحاكم المغربية في حق ثلاث جرائد وطنية، بتغريمها مبالغ خيالية، تجاوزت الحد المعقول، بناء على الشكاية المرفوعة من طرف أحد رؤساء الدول العربية.

ونحن نعلم أن ما قيل في حق هذا الزعيم العربي، والذي على أساسه بنى القضاء المغربي أحكامه، لا يصل بتاتا إلى ما قالته هذه الصحف وغيرها، وما كتبته في حق مؤسسات وطنية ولم ينزعج أحد من ذلك.

نحن دولة ذات سيادة، ونعتقد أن لها قضاءها المستقل، ونحن جميعا نسعى إلى إرساء دولة الحق والقانون والمؤسسات. هذه الدولة التي لا يمكن بناؤها في غياب صحافة حرة مستقلة متشبعة بأخلاقيات المهنة.

يدرك القاضي المغربي، أن هذه الأحكام القاسية لا تتحملها ميزانيات هذه الصحف، وقد تكون سببا في نهايتها وموتها، إذ يسري عليها المثل القائل: "قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق".

لقد سبق لمحاكم المملكة أن أصدرت أحكاما من هذا القبيل وأحكاما أخرى مست حرية الصحفيين. لكنها، رغم مرارتها، كانت حول قضايا داخلية.

أما اليوم، فإن بلادنا من خلال هذه الأحكام حول قضايا خارجية، تؤكد - من جديد - الحصار والخنق الذي تتعرض له حرية الصحافة. حتى إذا أخطأت هذه الصحف في حق هذا الزعيم العربي، فإن الإدانة تكفي، وغرامة رمزية قد تكون لرد الاعتبار، لأننا نعتقد أنه لسنا في حاجة إلى هذه المبالغ التي - لا محالة - ستكون وبالا على المحكوم عليهم بها.

السيد الرئيس،

لقد طالب الجسم الصحفي المغربي، فرادى وتنظيمات نقابية وجمعيات، بالوصول إلى قانون للصحافة يحمي الحريات، ينسجم مع معايير العمل الصحفي في الدول الديمقراطية، ويضمن الاشتغال وفق أخلاقيات المهنة.

لقد بدأ النقاش حول تعديل هذا القانون منذ سنوات، ومازالت الحكومة تتلكأ في الاستجابة لمطالب الجسم الصحفي وفي تمكين بلادنا من قانون يعزز توجهها نحو الديمقراطية، ويعزز مكانتها داخل المجتمع الدولي.

الحكومة مطالبة اليوم بالإسراع بإخراج هذا المشروع لحماية حرية التعبير وتحديث الحقل الصحافي وحماية الصحافيين وصون المهنة. ونعلن تضامننا اليوم مع قرار الفيدرالية المغربية لناشري الصحف المغربية التي ستصدر بدون افتتاحيات يوم الجمعة 10 يوليوز، ونجدد تضامننا مع هذه الصحف الثلاث ومع غيرها من الصحف التي تعرضت لغرامات قاتلة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

إذن نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 17 سؤالا: 5 منها آنية، موجهة لقطاع الصحة؛ و12 سؤالا عاديا، موزعة على قطاعات الاتصال، الصناعة والتجارة، الثقافة، الجالية المغربية، الصناعة التقليدية.

إذن نستهل هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى السيدة وزيرة الصحة، وعددها 7 أسئلة.

السؤال الآني الأول الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول الخصاص الذي تعرفه بعض المناطق في المجال الصحي، للمستشارين المحترمين السادة:

محمد الأنصاري، الطاهر الفيلالي، العربي المحرشي.

تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد محمد الأنصاري:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة والسيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارون،

اسمحوا لي، في البداية وقبل أن أتوجه بسؤالي، أن أتقدم من هذا المنبر بأحر التهاني للسيدة وزيرة الصحة بمناسبة انتخابها كرئيسة لمقاطعة آنفا بالدار البيضاء.

ومن هنا أنتقل للسؤال الذي يتعلق بالأوضاع التي تعرفها المستشفيات ببلادنا وأود، في البداية، أن أؤكد - لأكون موضوعيا ويكون فريقي موضوعيا كذالك - أن أوضاع المستشفيات ببلادنا قد عرفت تطورا في ظل الحكومة الحالية، وذلك انطلاقا من الندوة أو الأيام الدراسية التي عقدت من طرف الوزارة، ووضعت خريطة طريق لاستصلاح الأوضاع، ووضعت الأصبع على الجرح، كما يقولون، بالنسبة للإخلالات التي يعرفها القطاع بصفة عامة والمستشفيات بصفة خاصة.

وقد لاحظنا كذلك تفعيل تلك التوصيات التي خرجت بها تلك الأيام الدراسية، من حيث الاعتناء ببعض المستشفيات الكبيرة في الجهات وكذلك في الأقاليم ومدها بجميع الإمكانيات الضرورية، سواء ما يتعلق بالإمكانيات البشرية أو المادية.

إلا أننا مازلنا نقول ونحرص على أن نقول بأن العالم القروي مازال يعرف خصاصا كبيرا من حيث الإمكانيات، سواء المادية أو البشرية أو التجهيزات الأساسية، لا من حيث المستشفيات ولا من حيث المستوصفات.

وكذلك إذا رجعنا إلى التمحيص أو التوزيع العادي للإمكانيات المتوفرة من طرف الدولة بالنسبة لقطاع الصحة، لوجدنا أنه مازال هناك حيف بالنسبة للعالم القروي.

وبطبيعة الحال، نعرف أن السيدة الوزيرة تبذل مجهودات جبارة، إلا أن هذا مازال بعيدا عن المنال، وخاصة فيما يخص بالمناطق النائية، لأن هناك العالم القروي مركب على مرحلتين: هناك عالم قروي، أقرب ما يكون إلى المدن، وهناك إمكانية من الاستفادة من المستشفيات والإمكانيات المتوفرة في المدن. ولكن، هناك العمق أو المناطق النائية، التي تبعد كثيرا عن الحواضر، وهذه التي تعاني، وخاصة في Le paramédical، أي بالنسبة للممرضين والممرضات، وكذلك عدم تعيين الممرضات على الخصوص، نظرا للطابع المحافظ الذي تعرفه بعض المناطق بالنسبة لتلك الأقاليم النائية.

ومن هنا أود، السيدة الوزيرة، أن أسألك: ما هي الإستراتيجية التي ستعتمد في أقرب الآجال، من أجل تفعيل التوصيات وإيصال الخدمات الصحية إلى مستحقيها في العالم القروي، وخاصة أنني لا يمكن أن أقفز عن القرار الجريء للسيدة الوزيرة، بخصوص تعيين الأطباء الأخصائيين في المناطق النائية، إلا أن الخصاص مازال ملحوظا؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلوا.

**السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

في البداية، أود أن أشكر السيد المستشار على تهنئته.

وجوابا على السؤال المطروح، أريد أن أؤكد على أن برنامج عمل الوزارة للفترة 2008-2012 وضع مخطط "تنمية الصحة بالعالم القروي". هكذا سمي هذا المخطط، "مخطط تنمية الصحة بالعالم القروي".

وهذا المخطط يرتكز على ضمان العدالة في العرض الصحي ما بين الوسط القروي والوسط في الحضري، وبدأنا في العديد من الإجراءات اللي بدات. من ضمنها، بدأنا في فتح المؤسسات الصحية الموجود في العالم القروي، والتي كانت مغلقة. بدأنا بفتح هذه المؤسسات، فبرسم ميزانية 2008 فتحنا 95 مؤسسة، وسنفتح الباقي خلال هذه السنة.

كذلك بدأنا في تأهيل التجهيزات الطبية مع إيجاد إمكانيات لتحسين جودة الخدمات الصحية، مع خلق خدمات وتخصصات جديدة في المراكز الصحية بالعالم القروي. كما أنه لنا سياسة لتوفير الأدوية التي تراعي خصوصيات هذه المناطق المهمشة.

كذلك، بدأنا بتوفير وسائل إسعاف المرضى من أجل التكفل بالحالات المستعجلة لأقرب مستشفى، وهناك بعض الجهات اللي بداوا في هذه النقطة بالضبط، بوضع وسائل الإسعاف رهن إشارة المرضى لنقلهم إلى المستشفيات، كما جاء على لسانكم، وأعطينا الأولوية في التعيينات الجديدة للعالم القروي وبالمناطق النائية وبالمناطق اللي كتعرف الخصاص.

بطبيعة الحال، الخصاص مازال، ولكن سنة بعد سنة سنغطي هذا الخصاص المهول اللي كتعرفو هاذ المناطق.

تم كذلك إعداد برنامج عمل بتنسيق بين المستشفيات الإقليمية والجهوية من جهة، والمستوصفات. إذن كاين هناك دابا الآن تنسيق ما بين المراكز النائية، ما بين حتى المستوصفات القروية والمستشفيات الجهوية والإقليمية، ذلك بالاعتماد على وحدات طبية متنقلة، معززة بطاقم طبي متعدد التخصصات، مع توفير سيارات إسعاف لنقل الحالات المستعجلة.

تحسين جودة الخدمات الصحية، كيف قلت، مع خلق خدمات وتخصصات جديدة بهذه المؤسسات، والاعتناء - على الخصوص - بصحة الأم والطفل، وعلى الخصوص كذلك، الأمهات الحوامل للي سكناهم كيبعد على دور الولادة.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

هناك تعقيب، السيد المستشار؟ تفضل.

**المستشار السيد محمد الأنصاري:**

شكرا للسيدة الوزيرة على هذه المعطيات التي قدمت من خلال هذه القبة إلى الرأي العام. ولكن، لا بد كذلك أن نؤكد على أننا نود من السيدة الوزيرة أن تعمل في المستقبل على التعاون مع القطاع الخاص في المجال الصحي والمجتمع المدني، وبطبيعة الحال، الجماعات المحلية التي لها دور كبير في إطار اتفاقيات مع وزارة الصحة أو المندوبيات التابعة لها في الأقاليم، من أجل التغلب على عدد كبير من المشاكل في إطار شراكة.

وفي إطار التغطية الصحية، هناك القيل والقال حول بعض المشاكل التي تعرفها بعض المستشفيات، نود أن يكون هناك تتبع دقيق لهذه العملية لكي تنجح في انتظار أن تعمم أو توسع أكبر في المستقبل.

وكذلك، سأتطرق في آخر هاذ التدخل المقتضب إلى جهة مكناس-تافيلالت، التي بالرجوع إلى التوزيع العادل للخدمات الصحية على الصعيد الوطني، نجد أنها في أسفل الهرم، وكذلك عدم التوازن داخل الجهة، بحيث أن هناك إقليم الراشيدية هو في أسفل الهرم بالنسبة لجهة مكناس-تافيلالت والحيف إذن يكون مضاعفا، كجهة، أولا تعاني من سوء الاستفادة من موارد الدولة، وكذلك في القطاع الصحي، وهناك إقليم داخل الأقاليم الخمسة داخل الجهة.

نتمنى، السيدة الوزير، أن يعاد النظر في هذه التجهيزات الصحية والخدمات الصحية التي ينبغي أن توزع بكيفية منصفة على جميع التراب الوطني، وكذلك بالنسبة للجهات وداخل الجهات، لأن هناك فيض في الأطباء، وفي بعض الأحيان رغم الخصاص المهول التي تعرفه بعض المناطق، وهناك خصاص مضاعف في بعض المناطق.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

هناك رد على التعقيب السيدة الوزيرة؟ تفضلي.

**السيدة وزيرة الصحة:**

شكرا. غير بغيت نأكد على أننا نحن الآن في بداية تطبيق هاذ المخطط لتنمية الصحة القروية، وسيكون هناك تحسن ملموس بالنسبة للسنوات المقبلة.

بغيت نأكد على أن هاذ الشراكة اللي شرتوا لها، السيد المستشار المحترم، بدينا فيها. عندنا شراكات الآن مع المجالس المنتخبة والمجتمع المدني، ولكن كذلك مع القطاع الخاص، وبدينا في تفعيل الاتفاقية ما بين الوزارة وما بين الاختصاصيين في أمراض الكلوة ديال القطاع الخاص، ونريد أن نعمم التجربة في شتنبر أو أكتوبر للاختصاصات الأخرى.

بغيت نقول على أننا الآن لنا برنامج طموح بالنسبة لتأهيل العرض الصحي في جهة مكناس-تافيلالت، وعلى الخصوص كاين هناك برنامج لتأهيل العرض الصحي في منطقة الراشيدية.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيدة الوزيرة.

نمر إلى السؤال الآني الثاني الموجه كذلك إلى السيدة وزيرة الصحة، حول لجن المراقبة، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، عبد القادر أقوضاض، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، عبد الحميد السعداوي، عبد المجيد الحنكاري، سعيد أرزيقي، محمد الكبوري، عبد اللطيف اسطنبولي، محمد جوهري، حسن قيشوحي.

الكلمة للسيد المستشار. تفضل.

**المستشار السيد إدريس مرون:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

الإخوان الزملاء،

الجميع كيعرف على أن في الصيف السكان كيقلبوا على المأكولات الخفيفة خارج بيوتهم، وخصوصا الأطفال واليافعين منهم، ولما كنمشيو نتجولو في المناطق التي تكثر فيها هذه المأكولات، لا نجد العناية الكافية التي من المفروض أن تكون. لا ندري هل اللجن المتخصصة في المراقبة تقوم بدورها كما يجب أم لا؟!

على كل حال، احنا كل ما نلاحظه أن هناك نوع من التزايد في التسممات لدى المواطنين، كما نلاحظ أنه من الصعوبة إعادة La traçabilité، معرفة المكان والمنطقة أو السهولة للتوصل إلى من باع أكلة ضارة.

فلابد من أخذ الاعتبار لهذه المعطيات وتكثيف الحملات بتنسيق مع مختلف المتدخلين، سواء تعلق الأمر بوزارة الصحة أو الجماعات المحلية أو السلطات المحلية أيضا.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة. تفضلوا.

**السيدة وزيرة الصحة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

كما أشرتم إليه، السيد المستشار المحترم، كاين هناك العديد من المتدخلين في هذا الموضوع، ألا وهي السلامة الغذائية ولجن المراقبة.

ففي إطار التعاون مع باقي المتدخلين، لابد أن أشير إلى تدبيرين هامين:

- أولهما: هو التوقيع الذي تم بين وزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة الفلاحة على اتفاقية إطار تهدف إلى تعزيز المراقبة الصحية للمطاعم ومحلات المأكولات الجاهزة، مع تقوية التنسيق من أجل تبني إستراتيجية موحدة للمراقبة والتتبع؛

- الإجراء الثاني، المهم كذلك، هو تم إحداث لجنة اليقظة، إحداث الخلية الوطنية لليقظة الصحية، والتي تضم مصالح - بطبيعة الحال - وزارة الصحة، ولكن بالإضافة إلى وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة. وهاذ الخلية الوطنية لليقظة الصحية هي التي تقوم بهذا التنسيق ما بين جميع المتدخلين. وترتكز مهمتها، سواء على الصعيد المركزي أو المحلي، بالأساس، على متابعة كل حالات التسمم الغذائي واتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية والإستعجالية بتنسيق المجهودات والموارد، سواء منها البشرية أو التقنية.

ومن جهة أخرى، وعلى غرار السنوات المنصرمة، وفي إطار برنامج "شواطئ نظيفة"، اللي تترأسها سمو الأميرة لالة حسناء، كاين هناك دورية في بداية الشهر الحالي اللي ترسلت إلى جميع مندوبيات وزارة الصحة بالمدن الشاطئية، من أجل المشاركة الفعلية والفعالة في هاذ البرنامج، اللي تيضم - على الخصوص - المراقبة المستمرة لمحلات الإطعام الجماعي ونقط بيع المواد الغذائية بالشواطئ ومراقبة نقط الماء المخصصة للشرب في الشواطئ.

إذن كاين هناك مجهود. احنا كنعرفو على أنه كيكثر في فصل الصيف، مع درجة الحرارة، كيكثروا هاذ التسممات، ولكن كونوا على يقين، السيد المستشار، على أن هناك مجهودات، والآن بهاذ لجنة اليقظة كاين هناك تنسيق ما بين كل المتدخلين، واللي غادي يعطي نتائج جد إيجابية هاذ السنة.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد إدريس مرون:**

السيدة الوزيرة،

احنا سجلنا هاذ الشي اللي قلت، ولكن – عمليا - باش يمكن لنا نكونو مطمئنين ويمكن يكون عندنا واحد الرؤية واضحة، كنتمناو أنه من حين إلى آخر، نعودو للإحصائيات، ونشوفو الخريطة ديال هاذ التعفنات اللي تيمكن تقيس المواطنين من خلال هاذ المأكولات، هل تزداد أم تقل بالقياس للسنة الفارطة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

إذن نمر إلى السؤال الآني الثالث، الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول التسممات الغذائية. تفضل.

**المستشار السيد مصطفى الكانوني:**

باسم نقطة نظام، اللي بغينا نوجهوه للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع الحكومة، حول الأسئلة الشفوية التي انتهى الأجل الدستوري ديالها، اللي هو شهر ونصف، ومازال ما تدرجشاي في الأسئلة اللي ممكن برمجتها. وهاذ الشي كيأثر على الفريق ديالنا من خلال طرح الأسئلة الشفوية. وبغينا السيد الوزير المكلف بالعلاقات يوصلها للحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، سنبلغ.

إذن السؤال الآني الثالث الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول التسممات الغذائية، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طريبش، محمد بلحسان، محمد العقاوي، ميلودي ناصر، محمد أبو الخدادي، عبد القادر البريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، أحمد السنيتي، سيداتي شكاف، محمد برطني، خالد برقية، مصطفى الرداد، محمد المنصوري، عابد شكيل.

الكلمة للسي طريبش، تفضل.

**المستشار السيد محمد طريبش:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارون،

مع حلول فصل الصيف، تكثر حالات التسممات الغذائية التي تكون في أحيان كثيرة ناتجة عن فساد المنتوجات أو انتهاء تاريخ صلاحيتها أو عرضها في ظروف وأماكن غير صحية، تشكل تهديدا كبيرا لصحة وسلامة المواطنين، وبصفة خاصة الوجبات السريعة التي يتم عرضها للبيع في أماكن غير لائقة، بل وفي الشارع في بعض الأحيان، دون احترام أدنى شروط السلامة الصحية لهذه المنتوجات.

وإذا كانت الأجهزة المكلفة بالمراقبة تسجل العديد من الحالات المتعلقة بفساد بعض المنتجات الاستهلاكية التي يتم تداولها في الأسواق، فإننا نلاحظ أن دور هذه الأجهزة يبقى موسميا، ولذلك نطالبها بتركيز مجهوداتها بشكل عملي في اتجاه ضمان حماية صحة المستهلك.

وفي هذا الإطار، نسائلكم السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بصفة عامة، ووزارتكم الموقرة بصفة خاصة، لضمان صحة وسلامة المواطنين من التسممات الغذائية؟

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

**السيدة وزيرة الصحة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

إذن، تكملة لما قلته سابقا حول موضوع السلامة الغذائية، وبالخصوص مراقبة باعة الوجبات السريعة والجاهزة، والذي يعتبر من بين المواضيع اللي قلت أنها تحظى باهتمام جميع المتدخلين في ميدان مراقبة وجودة والسلامة الغذائية، وذلك نظرا للارتفاع المتزايد لعدد التسممات الغذائية كل سنة، وخصوصا في فصل الصيف، حيث تساهم درجات الحرارة في سرعة تلف المواد الغذائية، فإننا نقوم سنويا بإنجاز عدة عمليات تفتيش وفحوصات وتحاليل وحلقات توعوية، وذلك في إطار برنامج وطني يشمل كل أقاليم المملكة.

وفي هذا الإطار، قامت المصالح الخارجية لوزارة الصحة خلال سنة 2008 بإنجاز 193 ألف مراقبة صحية للمحلات الغذائية، بما فيها المطاعم. تم كذلك 15 ألف فحص طبي للعاملين في مجال تهيئة المأكولات. كما أنه تمت 98 ألف حلقة للتوعية الصحية و9500 تحليل ب La bactériologie لعينات المأكولات.

فبخصوص المراقبة، بغيت نعاود نأكد على أن هناك - كما أشرت لها سابقا - كاينة الخلية الوطنية لليقظة الصحية، اللي كتضم مصالح وزارة الداخلية والفلاحة، وبطبيعة الحال، وزارة الصحة، واللي كترتكز مهمتها على متابعة كل حالات التسمم الغذائي واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية. وهاذ اللجنة، بغيت نعاود نأكد على أهميتها لأنها هي اللي كتمكن التنسيق ما بين كل المتدخلين في هذا المجال.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

هناك تعقيب؟ تفضل، السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد محمد طريبش:**

شكرا السيدة الوزيرة على الإجابة حول هذا الموضوع المتعلق بالتسممات الغذائية، وخصوصا في فصل الصيف، حيث تتعرض صحة المواطنين إلى التسممات وإلى الهلاك، وأحيانا تؤدي بحياتهم.

السيدة الوزيرة،

نطالب نحن، كفريق الأصالة والمعاصرة، أن نحدث مدونة لحماية المستهلك، وهذه المدونة تتضمن نصوصا شديدة وقوية من أجل حماية صحة المواطنين، بالإضافة أيضا إلى التنسيق الذي أشرت إليه بين مختلف الجهات المعنية.

كما نركز على نقطة أساسية، وهو أن لا تكون هذه المراقبة موسمية. يجب أن تكون مراقبة مستمرة ودائمة خلال الصيف وفي جميع الأماكن التي يرتادها المواطنون، وخصوصا في المطاعم وفي المحلات التي يتناول فيها الناس ذيك الوجبات الخفيفة. والتركيز أكثر اللي كنحذرو منو وخصوصا في هذا الفصل، الذي هو فصل الصيف، على شواطئ البحار وفي الشوارع حيث يكتظ المواطنين.

فلذلك، كنطلبو من السيدة الوزيرة ومن حكومتنا الموقرة بذل المجهود الجبار من أجل حماية المواطنين من التسممات الغذائية.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

إذن نمر إلى السؤال الآني الرابع الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول ضمان سير الخدمات الصحية وحق المواطنين في الاستشفاء، للمستشارين المحترمين: أحمد الكور، محمد طريبش، محمد بلحسان، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد أبو الخدادي، عبد القادر البريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، أحمد السنيتي، سيداتي شكاف، محمد برطني، خالد برقية، مصطفى الرداد، محمد المنصوري، عابد شكيل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين. تفضل السي الكور.

**المستشار السيد أحمد الكور:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إذا كان الانخراط في الانتخابات الجماعية والتشجيع على المشاركة والتعاطي الإيجابي مع هذه الاستحقاقات يشكل أحد أهم واجبات المواطن

في الديمقراطيات العصرية، وإذا كانت الدولة المغربية – مشكورة - قد سخرت العديد من الإمكانيات لإنجاح العملية الانتخابية وتحويلها إلى عرس ديمقراطي تتبارى فيه الأفكار والبرامج الحزبية، فإن ما يدعو إلى الاستغراب والاستياء في آن واحد، هو أن العديد من المؤسسات العمومية لوحظت شبه فارغة طيلة مدة الحملة الانتخابية، بل إن الأمر يزداد استفحالا وخطورة عندما يتعلق الأمر بمستشفيات عمومية، كان المفروض فيها أن تستمر في تقديم العلاجات الأولية والخدمات الصحية للمرضى.

المطلوب منكم، السيدة الوزيرة، توضيحات في هذا الأمر.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

تفضلي، السيدة الوزيرة.

**السيدة وزيرة الصحة:**

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

إذن، جوابا على سؤالكم، السيد المستشار، إذا كان المقصود هو أن بعض ممتهني الصحة قد شاركوا في استحقاقات 12 يونيو الأخيرة، كما هو الشأن بالنسبة للعديد من ممتهني القطاعات العمومية الأخرى، باعتبار هذه المشاركة حقا دستوريا، فإن هذه المشاركة تمت وفق إجراءات إدارية وقانونية، فالمؤسسات الإستشفائية - وعلى العكس مما يروج - فإنها بقيت معبأة خلال هذا الاستحقاق أكثر مما عليه الحال في الأيام العادية.

إن جميع المؤسسات الصحية، سواء الأساسية منها أو الإستشفائية، اشتغلت خلال هذه الفترة بدون أدنى توقف أو انقطاع وفق نظام اشتغالها المعروف، الشيء الذي مكنها من الاستجابة لطلبات العلاج المطروحة عليها، سواء بالمصالح الإستعجالية أو المصالح الإستشفائية الأخرى خلال الفترة الانتخابية.

ما كاينش شي مستشفى أو شي مريض جا للمستشفى وما تتداوش لأن كاين هناك انتخابات. بالعكس، فإن المؤسسات الإستشفائية العمومية تخضع لنظام الوظيفة العمومية والنظام الداخلي للمستشفيات، الذي يفرض عليها أن تبقى مفتوحة في وجه المواطنين ليل نهار، نظرا لطبيعة عملها، إذ توفر لهم جميع الخدمات الاستشفائية.

كما أن المؤسسة الإستشفائية مسؤولة تجاه المرضى اللذين يتابعون الاستشفاء داخل هذه المؤسسات الموجودين تحت الرعاية الطبية، وهذا ما لاحظناه في جميع المؤسسات الإستشفائية خلال الانتخابات. وبالعكس، ملي تيكون واحد الوضعية استثنائية تقتضي منا أننا نكونو معبئين أكثر لمواجهة أي إشكالية أو لمواجهة ارتفاع عدد المرضى، وما سجلناش أي شكاية في هاذ الموضوع، ولم نسجل - لحد الآن - أي ملاحظة حول السير العادي ديال المستشفيات خلال الانتخابات.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد أحمد الكور:**

شكرا السيدة الوزيرة على مجموعة من التوضيحات.

أولا، السيدة الوزيرة، أستسمح، تكلمتوا على الحق الدستوري، أنا تنظن أن الحق الدستوري الأول هو حق المواطن في الاستشفاء.

ثانيا، أخلاقيا احنا ما طرحناش هاذ السؤال أثناء الحملة الانتخابية، وهاذ الملاحظة تثارت أثناء الحملة الانتخابية، والأطر ديالكم، السيدة الوزيرة المحترمة، هما اللي بلغونا بهاذ الظاهرة اللي عاشتها المؤسسات الإستشفائية والطبية هاذ السنة، بحيث كل شي الأطر ديالكم تيقولوا بأن مجموعة من الأطباء ترشحت، مجموعة من الفراملية ترشحوا إلى آخره إلى آخره. وأنتما كتعرفوا – أصلا - الخصاص اللي كاين عندكم في الأطر الطبية.

ولهذا، من المستحيل ما تنتظروش من ذاك المواطن البئيس والفقير والضعيف غادي يجي للوزارة ديالكم باش يشكي بأنه راه ما لقاش اللي يداويه وراه ما لقاش اللي يستقبلو في المستشفيات أو لا في المستعجلات أثناء الحملة الانتخابية.

كونوا على يقين، السيدة الوزيرة، بأن المستشفيات العمومية كانت شبه فارغة من الأطر أثناء الحملة الانتخابية، وما بغيناش نطرحو هاذ السؤال أو نخاطبوكم في هاذ الشأن أثناء الحملة الانتخابية.

بصفتكم وزيرة، كنتوا مرشحين، وبصفة واحد العدد ديال.. ما غاديش نشوشو، لأن غادي يتعتبر هذا تشويش أثناء الحملة الإنتخابية.

ولهذا، السيدة الوزيرة، طرحنا هاذ السؤال من بعد النتائج، ونتمنى من القطاعات الحكومية كلها تراعي هاذ الجانب، لأنه المشاركة في الانتخابات حق دستوري، ولكن ما خاصشاي الخدمات العمومية يتم فيها أي نقص، السيدة الوزيرة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

**السيدة وزيرة الصحة:**

نعم، السيد المستشار.

بغيت غير نأكد على أن الممرضين والأطباء وكل من يشتغلون في

المؤسسات الصحية من حقهم أنهم يترشحوا، لأن الإدارة لا حق لها أن ترفض الترشيحات.

ولكن، اللي يمكن لي نقول لكم بأن كل المرشحين تقدموا بطلبات ديال العطلة الإدارية، بحال اللي تتكون العطل، وبحال ملي الواحد تياخذ العطلة ديالو، تيكون هناك من يعوضه. تنكونو عارفينها، ماشي تنتفاجئو: أن صبح اليوم الانتخابات، فين الطبيب؟ ما كاينش. أبدا. كاين هناك جدولة ومعلومين من قبل، وخذينا جميع التدابير.

أما بالنسبة للشكايات، يمكن لي نقول لكم ونأكد عليكم على أن اليوم أصبح المواطن - كيف كتقولوا - البسيط والضعيف عندو إمكانية باش يوصلنا الشكاية ديالو عبر الرقم الاقتصادي اللي انطلق من هاذي شهر، وتنتوصلو بالعديد والعديد والعديد من الشكايات، ولكن لم نتوصل أبدا بشكوى من هاذ القبيل خلال الفترة الانتخابية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن نمر إلى السؤال الآني الخامس، الموجه كذلك إلى السيدة وزيرة الصحة، حول الوضع الصحي ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: محمد المفيد، محمد طالحا، العلوي مولاي ادريس، يوسف بنجلون، محمد عبو، إبراهيم الحب، عبد الله الغوتي، محمد قلوبي، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الشهواني، لحبيب لعلج، أحمد حاجي، المكي الحريزي، خيري بلخير، محمد بوداس، علال عزيوني، العلمي التازي، الميلودي عفوت، الحو المربوح، لحسن العواني، لحبيب نواس، عبد العزيز البنين، عبد الرحيم واعمرو، لحسن عباد، بنونة لوريدي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين. تفضل، السيد المستشار لبسط السؤال.

**المستشار السيد المكي الحريزي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

يعتبر الحق في الصحة مبدأ أساسيا في كل السياسات الصحية، والولوج إلى الخدمات الصحية خيارا تنبني عليه كل الإستراتيجيات في هذا المجال.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما نلاحظه اليوم هو أن هناك اختلالات كبيرة يعرفها هذا القطاع، لا يمكن إنكارها. وغايتنا من رصدها وتوضيحها بعيدة كل البعد عن إجهاض المجهودات المبذولة في هذا المجال، بقدر ما نتوخى من خلالها، تصحيح وضع سيء لنا جميعا، ورغبة منا في تطوير القطاع عبر برامج وإستراتيجيات ملموسة وواقعية، بمنظومة صحية فاعلة تستجيب لانتظارات المواطنين والمواطنات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن النقص الحاصل في البنيات التحتية الصحية والموارد البشرية أصبح له انعكاس سلبي على صحة الساكنة، خصوصا بالعالم القروي، الذي تفتقر ساكنته لأبسط الخدمات الصحية. هذا، إذا استحضرنا الحالات الإستعجالية المزمنة وحالات النساء الحوامل والواضعات.

لذا، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، عما تعتزم وزارتكم اتخاذه من إجراءات وتدابير لتحسين أداء القطاع بصفة عامة وبالعالم القروي بصفة خاصة.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة. تفضلوا.

**السيدة وزيرة الصحة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

أريد أن أقول بأن وزارة الصحة اعتمدت على إستراتيجية طموحة في الفترة الممتدة ما بين 2008 و2012، ثم ترجمتها إلى برنامج عمل واضح المعالم، وكل هذه التدابير تنكب من أجل تحسين جودة الخدمات الصحية والعلاجات وتسهيل ولوج المواطنين إلى المراكز الاستشفائية.

إذن - بطبيعة الحال - الوقت ما تيسمحليش على أنني نسرد كل الإجراءات اللي اتخذناها، ولكن أريد أن أذكر بعض الإجراءات، من ضمنها المخطط ديال "الأمومة بدون مخاطر"، اللي غادي يمكنا من تقليص عدد وفيات الأمهات والأطفال.

وأشرتم، السيد المستشار المحترم، إلى الصعوبة ديال ولوج المراكز الإستشفائية بالنسبة للعالم القروي، فهاذ المخطط ديال "الأمومة بدون مخاطر" ركز أساسا على العالم القروي. ولأول مرة لوحظ أنه كاين هناك تخفيض ديال 7% في الوفيات ديال الأمهات داخل المستشفيات، كما أننا لاحظنا ارتفاع ديال 10% ديال وضع النساء الحوامل تحت المراقبة الطبية.

هاذ البرنامج اللي وضعناه، اللي بغينا منه هو تحسين وتطوير خدمات المستشفيات العمومية، وذلك عبر كل أرجاء التراب الوطني.

بغينا كذلك يكون هناك تدبير عادل ومعقلن للموارد البشرية في أفق

التغلب على الخصاص، بالخصوص بالعالم القروي، وتقليص الفوارق بين الجهات، واعتمدنا على برنامج بالنسبة لا للتعيينات ولا للانتقالات اللي تياخذ بعين الاعتبار الخصاص اللي تيعرفوه المستشفيات، بالخصوص في المناطق النائية.

هناك، كذلك تدبير معقلن للأدوية والمنتجات الصيدلية، تسوده الحكامة الجيدة. وزارة الصحة – تنعرفو – كتشري، كتقتني الأدوية، وكتشري الكافي من اللوازم الطبية، وبغينا نحسنو جودة الخدمات الطبية، بحيث بغينا أن كل مواطن اللي تيمشي للمستشفى ما يبقاش يتطلب منه سير شري الدواء، سير شري الخيط، سير شري الإبرة.

والآن، بالنسبة للأدوية اللي خاصها توفرها المستشفيات، راها هي معلقة في جميع المراكز الإستشفائية، بحيث المواطن ملي تيجي للمستشفى، تيعرف بأن هذاك الدواء خاصو يتعطى له، ما خاصوش يمشي يشريه، وما خاصوش يخلصو.

إذن، بالنسبة للمناطق النائية، كما أشرت ذلك من قبل، غير بغيت نشير للي قلتوا، لمخطط تنمية الصحة بالعالم القروي.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، مولاي ادريس، في إطار التعقيب.

**المستشار السيد مولاي ادريس العلوي:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسيد الوزير،

الزميلة والزملاء المستشارون المحترمون،

على كل حال، تنشكرو السيدة الوزيرة على تفضلها بالجواب.

موضوع الصحة وأوضاعها في المغرب موضوع طويل وعريض، ويحتاج إلى وقت أطول للخوض فيه.

على كل حال، السيدة الوزيرة، نحن مغاربة ونحن نعلم الخصاص الحاصل في هذا الميدان، لا أقول في المدن وإنما في العالم القروي. نحن منتخبون محليون قبل أن نكون منتخبين وطنيين، وأثناء ممارستنا للشأن المحلي، فإننا نصادف بعض المشاكل التي - في بعض الأحيان - يذوب لها القلب ويضطرب لها الوجدان على المستوى الإنساني: هذا مريض بالسكري لم يجد له مقعد في المستشفى، هذه مريضة عمليتها تكلف آلاف الدراهم وهي معوزة، هذا يسكن في منطقة نائية وعلاجه موجود في مدينة الرباط والدار البيضاء وليس له ما يسدد به نفقة سفره وإقامته.

مهما كانت الجهود التي تبذل، والحكومة مشكورة على هذا، بل الوزيرة مشكورة على هذا، لأنها منتخبة وتعي ما يجري في الأرض، وتطبيق البرنامج الحكومي الطموح من أجل التغطية الصحية للجميع أمر محمود وتخصيص الوحدات الطبية في كل جهة أمر محمود كذلك.

أمام هذا المجهود الضخم، السيدة الوزيرة، وجب - في نظرنا - الإنكباب على بعض هاذ المشاكل الاجتماعية، لأنه في آخر المطاف، عندما يرى المواطن هذه الحالات اللي ذكرتهم قد يخطر بباله أننا في بلد لا مشاريع لها ولا عناية للمواطنين فيها، وهذا غير صحيح، لأن المشاريع موجودة ومتنوعة وأن الصحة تخطو خطوات جبارة في مغرب اليوم.

لهذا وجب، السيدة الوزيرة، تصحيح بعض هاذ الأوضاع الشاذة التي تعتبر نشازا واستثناءا في بلدنا. ووجب كذلك العناية بالأقاليم النائية كإقليم الراشيدية وورزازات وفكيك، قد *"يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف، لا يسألون الناس إلحافا"*.

وكذلك، السيدة الوزيرة المحترمة، الوضعيات استثنائية، مثلا، في مستشفى ميسور، ها الأطباء معينين، السيد الرئيس، ولكن الالتحاق ما كاينش، بعض الأمور الأخرى، البنيات التحتية في الشاوية-ورديغة، بعض الخدمات الطبية اللي مفتقدة.

السيد الرئيس،

ما غاديش نطولو عليكم، لأن الحديث في هذا الموضوع كبير، بعض المعاملات.. هذا غير استثناء، كنذكرو واحد المستوصف هنا في حمداوة، اللي استثناء، واحد الممرض ما كيعاملش الناس، ولكن كنعتبرو السيدة الوزيرة امرأة مقتدرة، وكنعتمدو عليها، ومعول عليها لتصحيح هذه الأوضاع الإستثنائية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

إذن نمر إلى السؤال السادس، الموجه كذلك إلى السيدة وزيرة الصحة، حول التعيينات والانتقالات التي عرفها قطاع الصحة للمستشارين المحترمين السادة: عزيز الفيلالي، الطاهر الفيلالي، محمد أبو الفرج، خديجة الزومي، محمد بلحسن خيير، محمد تيتنى العلوي، العربي القباج، أحمد بومكوك، سعيد كرم، إدريس حسني.

الكلمة لأحد السادة المستشارين. تفضل، السي عزيز.

**المستشار السيد عزيز الفيلالي:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

يعتبر الحق في الصحة كواحد من حقوق الإنسان الأساسية، الشيء الذي يتطلب تدبيرا واعيا في عملية توزيع الموارد البشرية التي تعتبر بدورها

قاطرة لتقديم الخدمات الصحية لتجاوز القصور والإختلالات، التي يعاني منها القطاع الصحي ببلادنا، إذ تصنف المنظمة العالمية للصحة المغرب ضمن 57 بلد في العالم من حيث الخصاص في تقديم العلاجات الضرورية، وتظهر نسبة هذه المعطيات في نسبة 56.615 ممنيا، أي ما يعادل 1.86 إطار لكل ألف ساكنة. وبهذا يكون ترتيب المغرب من بين الدول الضعيفة في توزيع الموارد البشرية.

وزيادة على هذه المعاناة المتمثلة في اكتظاظ الساكنة، الذي يولد بدوره ضعفا ملحوظا في عدد الأطباء، مما يؤثر سلبا على أدائهم المهني وما يعانيه أغلبهم جراء الانتظار الطويل ليصله الدور ليستفيد من الحركة الانتقالية، كل حسب ظروفه الخاصة، مما بات يتطلب تفكيرا أو تدبيرا محكما من الوزارة الوصية في التعامل عن قرب مع الملفات وطلبات الانتقالات عند نهاية كل سنة، مع إعطاء عناية للملفات ذات الأولوية في الأقدمية.

لذا نود من خلالكم، إطلاع الرأي العام الوطني والعاملين بالقطاع بشكل خاص، على التدابير المعتمدة والشروط المطلوب توفيرها للاستفادة من الحركة الانتقالية وتوزيع الموارد البشرية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة.

**السيدة وزيرة الصحة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

بالنسبة لتعيينات الأطباء المتخصصين، أريد أن أشير أنه يتم طبقا لمبدأ الشفافية، باللجوء إلى معايير القرعة، وذلك بحضور النقابات الأكثر تمثيلية، كما تم الأخذ بعين الاعتبار بعض الحالات الاجتماعية مثل الأزواج من نفس الفوج، والحالات المرضية بناءا على موافقة اللجنة الطبية المخصصة لذلك.

أما التعيينات التي تتم بعد إجراء مباراة التوظيف، فهي تعتمد على نتائج هذه الأخيرة، طبقا لنظام الاستحقاق، كما هو الحال بالنسبة للأطباء العامين والأطر الشبه الطبية.

أما بالنسبة للانتقالات، ورغبة من الوزارة في ضمان التوازن التوزيع الجغرافي للعاملين في القطاع وتحقيق مبدأ الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص بينهم، وفي إطار الحوار المفتوح بين الوزارة والنقابات، تم إصدار دورية تنظم التعيينات والانتقالات في آن واحد، وذلك لسد الفراغ الذي قد ينتج عن الانتقالات ومن بين إيجابياتها:

- أولا: العمل على تقسيم جهات المغرب إلى عدة مناطق، أخذا بعين الاعتبار القرب أو البعد من محور الرباط الدار البيضاء؛
- ثانيا: العمل على تطبيق معيار المداولة بهذه المناطق، ذلك أن كل طبيب معين بمنطقة نائية يمكنه المشاركة في الحركة الانتقالية بعد سنة من تعيينه؛
- ثالثا: الحرص على مبدأ التكافؤ، أي أن عدد المتنقلين يساوي عدد المعينين لتفادي الفراغ؛
- رابعا: تحفيز الطبيبات المتزوجات بإضافة سنة أو سنتين في الأقدمية بتعيين الموجودين بحسب منطقة التعيين، وإن كانت قد عرفت في السنة الماضية بعض النقاش نظرا لكونها أحدثت لأول مرة، لقيت في هذه السنة استحسانا من طرف الجميع، نظرا لشفافيتها، اعتمادا على شبكة التنقيط، وكذا إصدار كل مراحل عملية الانتقالات والمناصب الشاغرة، سواء محليا أو جهويا أو وطنيا، عبر بوابة وزارة الصحة، والتي تمكن العاملين من الإطلاع عليها مرحلة بمرحلة.

واللي مهم، واللي خاصنا نسجلوه في عملية التعيينات والانتقالات هي مسطرة مدققة، وفيها الشفافية التامة والمطلقة.

وفي الختام، أريد أن أشير إلى أن هذه الدورية أعطت نتائج مهمة، حيث تم نقل 1502 موظف في هذه السنة، وتم 1385 انتقال خلال سنة 2008 عوض 435 انتقال خلال سنة 2007.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

تفضل، السي عزيز.

**المستشار السيد عزيز الفيلالي:**

شكرا السيدة الوزيرة على الإيضاحات المهمة، والتي لا شك أنها ستعمل على توضيح الرؤية بالنسبة لهؤلاء الأطباء.

ولكن هذا سؤال، السيدة الوزيرة، يبقى دائما سؤال قديم جديد، لابد أن نطرحه من ساعة إلى أخرى، لأن انتشار الأطباء هو شيء يهم الجميع، وهي معادلة صعبة، ونحن نعلم هذا مسبقا، حيث أننا نطالبكم كمنتخبين بجودة الاستفادة من العلاجات في جميع مناطق المغرب، وخصوصا النائية منها. وفي نفس الوقت، نطالبكم بأخذ واحد العدد ديال المعايير في عملية الانتشار، وهي عملية جد صعبة.

ولكن يبقى معول عليكم، السيدة الوزيرة، خصوصا أنكم أبديتم الشيء الكثير في هذا المجال، وأبديتم على شجاعة كبيرة، منذ مجيئكم، في انتشار المواد البشرية بهذه الوزارة، وأملنا كبير في أن تعالج بعض الحالات الشاذة بالنسبة لهؤلاء الأطباء.

وشكرا السيدة الوزيرة.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

إذن نمر إلى آخر سؤال موجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول النفايات الطبية، للمستشارين المحترمين السادة: بوشعيب هلالي، محمد الخضوري، السعيد سرار، أبو بكر عبيد، مولاي الحسن طالب، حسن القاسمي، محمد نقاد، دحمان الدرهم، عبد الوهاب بلفقيه، علي سالم شكاف، سلامة حافظي، عبد الرحمان أشن، عمر مورو.

تفضل، السيد المستشار.

**المستشار السيد بوشعيب هلالي:**

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارون المحترمون،

الأمر يتعلق بالنفايات الطبية في جميع المستشفيات والمصحات. وغير خاف على الكل مدى خطورة انتشار النفايات الطبية على صحة المواطنين وعلى البيئة بكيفية عامة، جراء عدم معالجة تلك النفايات الطبية الخطيرة والمعدية.

فرغم أن قانون النفايات قد نص على إحداث أفران أو فارين - كما بغينا نفسروها - طبية خاصة بإحراق وإتلاف الأعضاء البشرية، درءا لانتشار الأمراض المعدية وكذا انتشار الميكروبات، إلا أن الكثير من المستشفيات والمصحات لا تتوفر على هذه التجهيزات.

ونحن نتقدم بالسؤال للسيدة الوزيرة المحترمة على مدى استعداد الوزارة لتعميم هذه التجهيزات، محافظة على صحة المواطنين وعلى البيئة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

**السيدة وزيرة الصحة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

في الحقيقة، هاذي إشكالية مطروحة وحقيقية.

اللي بغيت نقول أن النفايات السامة والحادة أو القاطعة تمثل 12% إلى 20% من مجموع النفايات التي تنتجها المستشفيات، فإن إشكالية تدبير ومعالجة هذه النفايات، تظل إشكالا مطروحا بإلحاح بالنسبة لجميع المؤسسات الصحية، ليس فقط المؤسسات الصحية العمومية، ولكن الخاصة كذلك.

ونظرا للأخطار التي تمثلها وآثارها السلبية، فقد بادرت وزارة الصحة خلال السنوات الأخيرة إلى اقتناء 21 آلة لمعالجة هذه النفايات بواسطة الطحن والتعقيم في إطار الإصلاح الإستشفائي، خاصة الخطيرة منها. وقد وزعت هذه الآلات على 21 مستشفى بمختلف المناطق.

ونظرا لتكلفة هذه الآلات، اللي كل آلة تتكلف 2 مليون و300 ألف درهم، والأطر التقنية التي يتطلب تشغيلها، وتواجدها حاليا في المستشفيات الكبيرة، فقد اعتمدت الوزارة على إستراتيجية أخرى، تتجلى في تفويت هذه الخدمات إلى القطاع الخاص، كما هو الشأن بالنسبة للخدمات الأخرى بحال الحراسة والأمن إلى آخره.

وموازاة مع صدور القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات وإتلافها الذي صدر في شهر دجنبر من سنة 2006، تم إحداث باب خاص بميزانيات المستشفيات المسيرة بصورة مستقلة، قصد تمكين هذه المستشفيات من برمجة اعتمادات مالية تخصص لمعالجة النفايات التي تنتجها بالشكل الذي يناسب وضعها ونوعية النفايات وحجمها، حيث تمت مضاعفة الإعتمادات التي تم رصدها من طرف 18 مركز استشفائي إقليمي خلال سنة 2008 ليصل إلى 4 مليون ديال الدرهم.

اللي خاصنا نأكدو عليه، هو أن الإطار القانوني الآن موجود، والمراسيم التطبيقية كذلك خرجت وموجودة. وزارة الصحة - بطبيعة الحال - واعية بهاذ الإشكالية، وتتزود المستشفيات، ومازال نحسنو وندير أكثر وأكثر من ذلك.

هذا رهان اللي مطروح علينا واللي خاصنا نحسنوه، ولكن خاص كذلك القطاع الخاص والمصحات الخاصة من الضروري أنها كذلك تنخرط في هذا المسلسل وأن نحترم كلنا - قطاعا خاصا وقطاعا عاما - القوانين اللي كاينة اليوم في بلادنا في هاذ الشأن.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد بوشعيب هلالي:**

أشكر السيدة الوزيرة المحترمة على تفهمها لهاذ المشكل ديال النفايات ولمعرفتها بخطورته.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن قانون النفايات حديث بالمغرب. قبل صدوره لم يكن شيئا، ولكن صدر قانون النفايات مؤخرا هاذي سنتين أو ثلاث سنوات، ونوقش بكيفية عميقة في اللجان، وكان الكل يطلب تطبيقه، لأنه التطبيق ديالو - كما أشرت - ليس بالمعقول الانتظار.

سمعنا السيدة الوزيرة قالت على أن كاينة 21 آلة كتقام ب 2 ديال مليون أو ثلاثة مليون ديال السنتيم، ولكن خاصنا نقارنو بين العضلات أو الأعضاء البشرية اللي كتكون بعد العمليات الجراحية.

تكلمتم عن التعميم، ولكن ما كملتوش التعميم، لأن تكلمتوا غير على واحد الجانب، ولكن المصحات الخاصة لم تتكلموا عليها. احنا كنعرفو الاهتمام ديالك، لأن الوقت اللي جاوبتي، السيدة الوزيرة، الاهتمام ديالك كبير بهذه النفايات.

في المغرب كاين بزاف ديال الحوايج اللي كانت صدرت القوانين الحديثة عليها، ولكن التطبيق ديالها كيبقى جزئي، ولكن ملي تيكون التطبيق جزئي، إذن هاذ القانون ما كيتطبقش نهائيا إلى ما كانش تام.

ولهذا، كنلتمس من السيدة الوزيرة باش هاذ الفرارين تعمم، تعمم لأنها في المصلحة ديال المواطن المغربي بكيفية ملحة، باش ما يبقاوش العضلات ديال المواطنين في المزابل وفي شاحنات المزابل، وهذا شيء خطير ويضر بالمغرب، ويضر بالشعب المغربي.

أتمنى أن يطبق هذا القانون بدون وقت حتى.. فهمتيني..؟

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

إذا نشكر السيدة الوزيرة على مشاركتها الفعالة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال، حول السلسلات والحلقات الفكاهية التي تقدم خلال شهر رمضان، للمستشارين المحترمين: عبد الرحيم الرماح، عبد السلام خيرات، محمد الهبطي، محمد بورمان، محمد العشاب، محمد عداب الزغاري، عبد الحميد فاتحي، عبد المالك أفرياط، محمد دعيدعة، محمد لشكر، حسن أكليم، أحمد العاطفي.

الكلمة للسيد المستشار، تفضل.

**المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

الإخوة المستشارون،

يتوفر المغرب على ممثلين وفنانين يتمتعون بمواهب ومؤهلات عالية في مجال التمثيل، غير أن ما يتم تقديمه من سلسلات وحلقات فكاهية بالقناتين الأولى والثانية، خاصة خلال شهر رمضان، تتصف بمستوى هزيل، إلى درجة تبعث على الاشمئزاز والتقزز، بسبب غياب النصوص وضعف المحتوى، مما يعطي انطباعا بضعف مستوانا الفني، الذي ظل يتوفر على العديد من الطاقات الكبيرة في كافة مجالاته.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن: ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذت قصد توفير النصوص ورفع محتوى ما يتم تقديمه للرقي إلى مستوى المكانة التي ظل يحتلها فنانونا ومبدعونا في جل مجالات الفن والإبداع؟

وطبعا، طرحنا هذا السؤال في الظرف الراهن، السيد الوزير، اخترنا الظرف، ونحن على مقربة من شهر رمضان، ونحن تتبعنا كلما تم تقديمه خلال السنوات الماضية، وهدفنا هو أن يقع نوع من التقدم ومن التطور. قلت - كما أشرت - إلى أنه يلاحظ أن هناك بعض الخلل، اللي نتمنى أنه يتم التدارك ديالو، حتى باش ما سيأتي يرقى إلى مستوى ما نريد جميعا.

وكذلك، ونحن، السيد الوزير المحترم، في هاذيك اللحظة ديال المغرب كيكون كلشي جالس قدام.. الشارع كله فارغ. بطبيعة الحال، المطلوب في هاذ الحالة أعطى الله القضايا الكبرى. بطبيعة الحال، الإبداع والفن كيلعب دور كبير لمعالجة العديد من القضايا، وخاصة أن الممثلين ديالنا كيتوفروا على مؤهلات كبيرة، فهاذي فرصة - بطبيعة الحال - وهاذي كتبقى مسؤولية ديالكم، اللي باغيين في هاذ المرحلة.

بدون شك، أنكم قيمتيوا ما جرى خلال المراحل اللي مرت، وأنكم ستهيئون لرمضان القادم المنتوج اللي يكون في المستوى اللي ينبغي أن يكون عليه.

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير. تفضلوا.

**السيد خالد الناصري، وزير الاتصال:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

لا شك أننا نتفق جميعا في أننا نبحث كلنا عن أن نقدم لجمهور المشاهدين برامج تتسم بالذوق الرفيع وبالجودة الفنية، خاصة في شهر رمضان، حيث ذروة المشاهدة، خاصة مباشرة بعد تناول الإفطار. هاذي مسلمات، نشتغل بها جميعا.

لكن، هناك جانب تستعصي - شيئا ما – معالجته، وهو أننا نخرج من ميدان أحكام الدقة للدخول إلى ميدان أحكام القيمة. يصعب علي - بطبيعة الحال - أن ألقي أحكاما جاهزة ونهائية، لأقول: "هذا عمل يتسم بالجودة الكبيرة، وهذا عمل يتسم بالرداءة المفرطة". ما أعلمه هو أن هذه البرامج وهذه المسلسلات، تحظى باهتمام كبير من لدن الجمهور الواسع من المغاربة.

ما أعلمه كذلك هو أننا نضع نصب أعيننا، سواء في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة أو 2M أو بالنسبة للسلطة السياسية الوصية، أي وزارة الاتصال، نضع رهن أعيننا باستمرار أننا لا نقدم للجمهور إلا ما هو جدير بالجمهور المغربي، لأنه في حاجة - وهو محق - أن لا نقدم له أشياء تكون رديئة.

انطلاقا من ذلك، لابد من تقديم بعض الإيضاحات:

- سياستنا في هذا المجال هي اختيار مشاريع الأعمال الجديرة بأن يتم إنتاجها؛

- ثانيا: اختيار شركات الإنتاج. هذه مسؤولية كبيرة، وهناك - الحمد لله - كاين تنوع ديال الوفرة ديال العرض، ولكن نحن مطالبون بأننا نختار أجودهم، وهناك معايير علمية ومهنية ننطلق بها؛

- ثم ضرورة توفير الوقت الكافي لهذه الشركات كي تنتج شيئا مهما، وأن نمكنها من الوسائل المادية والمالية كذلك.

كونوا على يقين بأن القناة الأولى والقناة الثانية حريصتان كل الحرص على لا تقدم للجمهور إلا ما هو في المستوى اللازم، ومن خلال التراكم الكمي، التراكم الكمي هو مدخل من المداخل التي تؤدي إلى انتقاء أجود الإنتاجات، وقد تم تخصيص اعتماد 5 ديال المليون درهم، خاصة لدعم الإنتاجات الوطنية.

بطبيعة الحال، نظل بعيدين عن الكمال، ونظل - على كل حال - حريصين شديد الحرص - على الأقل - أننا نقترب من الجودة المثالية.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضل، السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:**

إلى سمحتيوا، السيد الوزير، احنا كيف أكدنا أن الفنانين ديالنا كيتوفروا على مؤهلات كبيرة، هذا لا جدال فيه. ولكن واش ما كتشوفوش، السيد الوزير، أنه البرامج كتعد بالمسافة الزمنية الكافية؟ واش ماشي كتبقاوا معطلين؟ واش معناه، كيف ما كتأكدوا الآن، أنكم كتاخذوا المسافة الزمنية باش كتراقبوا هاذيك المنتوجات؟

وهذا اللي خاص يكون، لأنه إلى بقت المسافة الزمنية غادي يمكن لكم تكونوا على دراية وعلى معرفة، لأن احنا الهدف ديالنا أشنو؟ هو باش يوقع واحد النوع من التقدم اللي - من طبيعة الحال - احنا ما كنطرحوهش بهدف التشكيك.

بالعكس، ظهر أنه هاذ العمل ديالنا اللي كنديروه يتقدم ويتطور، وكيف قلت ونعاود نكرر نظرا للمؤهلات اللي كنتوفرو عليها، ولو أنكم قلتيوا ما يمكن لكومش تحكموا، نقول لكم احنا كنسجلو أنه كاين تقدم بالنسبة للمؤهلات اللي كاينة، ولكن المحتوى في كثير من الأحيان تيكون ضعيف، يمكن لأسباب سياسية ما تتفقوش معنا، هذا شغلكم، وإن كان احنا ما كنطرحوهش بهذا الشكال، كيكون المحتوى ضعيف، وهذا - بطبيعة الحال - ما نبغيوش جميع، فخاص المحتوى يرقى إلى المستوى.

بطبيعة الحال، واش كل الميزانية كتكون في المستوى، حتى الميزانية؟ واش كيكون الإشراك لجميع الممثلين، لجميع الفنانين، واش كيوقع إشراكهم باش يدعم؟ باش هذا العمل يرقى؟

إذن، كيفما كان الحال، كاينة مآخذ وكاين تراجع، وهذا لا جدال فيه، وإلا غادي نكونو.. احنا كنتبعو، أنتما كتقولوا كتبعوا المواطن. طبعا كتبعوه، ولكن كتكون انتقادات، كيبغيوا العمل الجيد كيوقفوا عنده، والعمل اللي هو ماشي جيد واللي باغينو تيطور.

لذلك، احنا - مرة أخرى - إلى سمحتوا، السيد الوزير، احنا ما باغينش نتكلمو هنا كلام عام ديال المجاملة. احنا كلنا عندنا غيرة على هذا القطاع، وكلنا باغين نطوروه، وكلنا كنعرفو الظروف ديال هاذ الشريحة ديال الممثلين اللي باغيين، اللي - بطبيعة الحال - يوقع حتى الاهتمام بالأوضاع ديالهم جميعا، وباغيين المشاركة ديالهم جميع.

لكن، احنا، كيف قلنا، ما يكونش كلام اللي هو فيه المجاملة وفيه أنه راه الناس كتتبع، الناس كتتبع، ولكن عندها مآخذ، وباغيين هاذ المآخذ ما تبقاش، وباغيين كذلك، إن شاء الله، وهذا هو الهدف من هذا السؤال باش في الحلقات اللي غادي تبدا في بداية رمضان، هاذ المرة تكون أرقى وأحسن وأكثر تطورا، كيف كذلك - وهذه مسؤوليتكم، بطبيعة الحال - اللي الوزارة ديالكم، كيف كذلك يمكن في فرصة أخرى نوقفو عند كافة الجوانب والمجالات الأخرى.

بطبيعة الحال، احنا كنلاحظو القناتين ديالنا، واش ما كنلاحظوش بلي كاين اهتمام بالقنوات الأخرى أكثر؟ هذا دورنا، إلى رقينا عملنا وطورناه، راه غادي يمكن لينا.. إذا كان الهدف هو هذا، نتمنى أن السيد الوزير، في التعقيب، أنه نوقفو عند مكامن الداء، أما المجاملة احنا كلنا عندنا غيرة على هذاك القطاع، وحتى واحد ما كيشكك فيه أو غير طرحوا السؤال باش يشككوا.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

**السيد وزير الاتصال:**

شكرا السيد الرئيس.

لا يختلف اثنان على أن كثرة الملاحظات، وفي بعض الأحيان الانتقادات، وقد يكون بعضها صائبا وبعضها الآخر مجانبا للصواب، لكن نحن في وزارة الاتصال وفي القناة الأولى والقناة الثانية، صدرنا رحب، ونعتبر أنه طبيعة الأعمال وطبيعة الإنتاج تعرضها لأن ترى، وبالتالي أن تنتقد.

هناك من يستحسن وهناك من يستهجن، وهذا أمر طبيعي، ونعتز به

وبروح الانتقاد التي تميز الشعب المغربي والمشاهد المغربي.

لكن، أريد أن أصل إلى خلاصة أساسية، هي أن كثرة المتابعة والاهتمام والانتقاد برهان على أنه القناة الأولى والقناة الثانية يشاهدها المواطن والمواطنة المغربية، وأنه يعطيها عناية كبيرة جدا، والدليل على ذلك كثرة المناقشات التي - حقيقة - نستحسنها في الصحف وفي مختلف المجالس التي يعقدها المغاربة أثناء شهر رمضان وبعد شهر رمضان، من أجل إطلاق الملاحظات والمعاينات والانتقادات، إن اقتضى الأمر، للمنتوج الذي تقدمه القناة الأولى والقناة الثانية.

ونحن - على كل حال - ألتزم بأننا متشبثون بضرورة تحسين ما يجب تحسينه، لا ندعي الكمال، نحن بعيدين عن الكمال، ولكن لنا الرغبة والطموح لتحسين ما يجب تحسينه لنقدم خدمة جيدة للمشاهد المغربي.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

أستأذن السادة المستشارين لتقديم السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الثقافة، بحكم أن السيد وزير الاتصال هو الذي سيتولى الإجابة عنه. أظن ماكاينش مشكل.

إذن، ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الثقافة، حول التنشيط المسرحي، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طريبش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد أبو الخدادي، ميلودي عفوت، عبد القادر البريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، مولاي ادريس الحسني العلوي، العربي الهرامي، عبد السلام أحدوش، محمد برطني، سعيد كمال.

إذن، سيتولى السيد وزير الاتصال الإجابة، نيابة عن السيدة وزيرة الثقافة.

تفضلوا الإلقاء السؤال. تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد عابد شكيل:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم ما للمسرح من دور هام في الترفيه وفي توفير المتعة الفكرية والثقافية للمواطن، وكذا التعبير عن همومه وآماله في طابع فني. وهذا الدور موكل للفرق المسرحية على اختلاف مدارسها وما تختزنه من مواهب، هي في حاجة ماسة إلى كل دعم مادي ومعنوي.

لذا، السيد الوزير، وانطلاقا من هذا التصور، نطرح على سيادتكم السؤال التالي:

- ما هي البرامج التي أعدتها وزارتكم لتشجيع التنشيط المسرحي؟

وشكرا مسبقا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد وزير الاتصال، نيابة عن السيدة وزيرة الثقافة:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون،

بالنيابة عن السيدة وزيرة الثقافة التي تقدم أعذارها لعدم تمكنها من الحضور، أقدم جوابها على السؤال الذي تفضل به السادة المستشارون.

إدراكا منها لأهمية التنشيط، وضعت وزارة الثقافة برنامجا متكاملا لتشجيع الفرجة المسرحية وتوفير شروط إنتاجها وترويجها وتعميمها، ويتمحور هذا البرنامج حول الدعم المسرحي، من جهة، والتظاهرات المسرحية، من جهة ثانية.

هكذا تنعقد كل سنة لجنة الدعم المسرحي لتنتقي الأعمال المسرحية، التي ستستفيد من دعم الإنتاج المسرحي، الذي يبلغ غلافه المالي حاليا قرابة 4 ملايين درهم، وعن دعم الترويج المسرحي، وهو عبارة عن مساعدة مالية تقدم للفرق المسرحية من أجل ترويج أعمالها المسرحية الجاهزة.

بالنسبة للسنة الجارية، استفادت 32 فرقة بمختلف جهات المملكة من دعم الإنتاج، في ظل احترام تام للمساطر وكنانيش التحملات، وتم أيضا دعم 128 عرضا ل 23 فرقة مسرحية في إطار دعم الترويج.

بخصوص التظاهرات المسرحية التي تسهر عليها وزارة الثقافة، فهي تشمل عدة مهرجانات وتظاهرات دولية ووطنية ومحلية كالمهرجان الدولي، كمسرح الطفل بمدينة تازة، وتخليد اليوم العالمي للمسرح، أي يوم 27 مارس بتنظيم عروض مسرحية ببعض القاعات الوطنية، وتخليد اليوم الوطني للمسرح يوم 14 ماي.

تتضمن هذه التظاهرات تقديم عروضا مسرحية للكبار وللأطفال وتكريم شخصيات مسرحية وطنية وإقامة المهرجان الوطني للمسرح، وهو موعد سنوي تلتقي فيه أنشط الفرق الوطنية، وتعرض فيه أفضل الأعمال المسرحية التي أنتجت برسم الموسم المسرحي، وذلك للظفر بجوائز المهرجان المتعلقة بمختلف أوجه الإبداع المسرحي: التأليف، الإخراج، السينوغرافيا، الملابس.

وتحرص الوزارة أيضا على حضور الأعمال المسرحية المغربية في بعض الملتقيات والتظاهرات المسرحية العربية والدولية بالخارج، طبقا لما تسمح به الظروف والميزانية، حيث تنتقى بعض الفرق لتمثيل بلادنا في هذه المحافل.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

تفضل، السيد المستشار.

**المستشار السيد عابد شكيل:**

نشكر السيد الوزير على هذه المعلومات، غير أنكم، السيد الوزير، ستكونون متفقين معي، أنتم شخصيا، أن كل ما جئتم به غير كاف، محدود. ما قايمينش بالدور الحقيقي، لا داخل المدن ولا في البوادي. المسرح غائب إلا بعض الترقيعات تنعملوها وبعض الناس اللي تيجيوا.

قولوا لي، السيد الوزير، إلى شدينا الإحصائيات وعرفنا شحال من واحد مرتاح للدور المسرحي اللي عندنا في البلاد، وهذا الشيء ساهل عليكم، السيد الوزير، بالخصوص أنتما في الموقع ديالكم أنكم كتعرفوا المغاربة كلهم لاش كيمشيوا لفضاءات أخرى وتيخليوا المسرح الوطني.

احنا كنشوفو في المدن، إلى كان المسرح هو تيكون في دول أخرى تربية للشعب، احنا راه غايب علينا في المدن ولا في البوادي، وإلى كانت شي دولة محتاجة للمسرح هي بلادنا.

السيد الوزير،

كنتمنى منكم لأن القدر المالي اللي اعطيتوه، أظن بأنه غير كاف، وإلى جينا نقارنوه مع دول أخرى تنصيبوه ما كيمثلش حتى 1%. كنتمنى من السيد الوزير يكون حازم في هذا الموضوع، لأنه هو الوجه ديال المغرب، وهو اللي غادي يمكن له يعطي الحقيقة ديال المغاربة، ويعرفوها عن طريق المسرح.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

إذن نشكر السيد الوزير على مشاركته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، حول البرنامج التعاقدي للميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طالحا، العلوي مولاي ادريس، يوسف بنجلون، محمد عبو، إبراهيم الحب، محمد العكرود، عبد الرحيم عماني، عبد الله الغوتي، محمد قلوبي، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الشهواني، الحبيب لعلج، أحمد حاجي، عبد العزيز بوهدود، علي طلحة، المكي الحريزي، خيري بلخير، عبد السلام أمغار، محمد المفيد، محمد بوداس، شفيق بنكيران، علال عزيوني، العلمي التازي، الحسين أشنكلي، محمد بوهريز، عبد القادر سلامة، الميلودي عفوت، الحو المربوح، الحسن العواني، الحبيب نواس، عبد العزيز البنين، عبد الرحيم واعمرو، لحسن عباد، جمال الدين العكرود.

الكلمة لأحد السادة المستشارين. تفضل، السيد المستشار، لبسط السؤال.

**المستشار السيد محمد طالحا:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

تلعب الصناعة دورا رياديا في الاقتصاد الوطني، وتشغل عددا كبيرا من اليد العاملة، وتساهم بنسبة مهمة في النسيج الداخلي الخام.

وإيمانا منها بهذا الدور المحوري، أعطت الحكومة اهتماما متزايدا للقطاع الصناعي من خلال مجموعة من التدابير لتمكين القطاع من المساهمة في التقليص من البطالة في الوسط الحضري والرفع من الناتج الداخلي الخام الصناعي والتقليص من حجم العجز التجاري ودعم الإنتاج الصناعي والصادرات الوطنية.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على البرنامج التعاقدي للميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي 2009-2015 بين الحكومة والقطاع الخاص، والذي يرتكز على محورين أساسيين:

- يتعلق الأول بالإجراءات المزمع اتخاذها لتنمية الاستثمار الداخلي، يسمى "امتياز"؛
- أما المحور الثاني يتعلق بالإجراءات الأفقية في شكل مساعدات تقنية، التي ستتخذ لدعم تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة وتحسين مناخ الأعمال وتقوية التكوين وإرساء محطات صناعية مندمجة، ويسمى "مساعدة".

ويرمي هذا البرنامج في شقيه، حسب المعطيات المتوفرة لدينا، إلى خلق 220 ألف منصب شغل ورفع الإنتاج الداخلي بحوالي 50 مليار درهم سنويا، الرفع أيضا من الاستثمارات الخاصة ب 50 مليار درهم والرفع من حجم الصادرات بحوالي 95 مليار درهم.

ومن أجل تعميم الفائدة وتنوير الرأي العام الوطني، نسائلكم السيد الوزير، عن أهم التدابير المتخذة لتفعيل هذا البرنامج التعاقدي على أرض الواقع، وهل سيمكن هذا البرنامج المقاولة الصغرى والمتوسطة المغربية من تأهيلها الكافي لمواجهة المنافسة الدولية؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير. تفضلوا.

**السيد أحمد رضا الشامي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

أولا، شكرا على طرح هذا السؤال، وكما اشرتيوا له، احنا فهاذ الوزارة زعما بذلنا كل الجهود باش أولا، نخرجو هاذ الميثاق الوطني، فهاذ الميثاق فيه 111 إجراء مدققة، وعندنا ميزانية متاع 12.4 مليار درهم اللي تخصصت له.

لكن، المرحلة اللي احنا فيها هو تفعيل هاذ الميثاق، حيث بعض المرات كنعملو استراتيجية وما كنفعلوهاش، فلهذا الجهود كلها ماشي على تفعيل هاذ الميثاق، فهذاك 111 إجراء، مثلا، أعطت - أنشأنا - منها 52 برنامج عمل اللي خدامين في تنفيذها.

ثانيا: وضعنا عبر طاقم لتسيير البرنامج Le PMO، واحد Le Projet Management Office، تنظيم مؤسساتي محكم، هاذ الطاقم لتسيير البرنامج تيعمل التنسيق بين الوزارات، حيث كاين 11 وزير اللي وقعوا هاذ الميثاق هذا، تيعمل تتبع الإنجاز، تيرفع للتحكيم في النقط اللي فيها إشكال، وهكذا أنشأنا لجنة التسيير، اللي كيترأسها الوزير الأول اللي اجتمعت بعدا مرة، وكتجتمع كل سنة، ولجان ديال المتابعة كيجتمعوا كل ثلاثة أشهر.

أما فيما يخص الإنجاز، حيث احنا وصلنا اليوم في الإنجاز:

- أولا: فيما يخص ذاك المناطق الصناعية المندمجة: اليوم ذاك المنطقة متاع القنيطرة اللي المتخصصة في صناعات السيارات، راها الأرض تشرات، وراه احنا في إطار متاع التخطيط باش نبداو في ذيك المنطقة. منطقة وجدة بدينا فيها، صاحب الجلالة ترأس بداية إنشاء ذاك المحطة؛

- في مجال المهن الدولية بالمغرب، خدمنا مع الأبناك باش اليوم، مخصصة 3 المليار درهم اللي موجودة اليوم، اللي يمكن لها تمول المقاولات اللي كيشتغلوا في هاذ المهن الدولية بالمغرب؛

- في التكوين، عملنا واحد الاتفاقية مع جمعية شركة الطيران GIMAS لإحداث واحد المركز متخصص في صيانة الطيارات، والأرض اليوم موجودة، خذيناها في ذاك L'aéroport متاع النواصر، واحنا عندنا أيضا تخطيط من متاع ذاك Les plans d'aménagement الموجودين اليوم؛

- أيضا عملنا 10 متاع الاجتماعات مع القطاع الخاص، باش يحددوا لنا أشنو هما الطلبات ديالهم؟ أشنو هما هاذ الناس هاذو، الكفاءات اللي غادي يحتاجوا في السنوات المقبلة؟ أشنو هما هاذ الكفاءات، ومرقمة؟

- أخيرا، في تنافسية المقاولات اللي هضرتوا عليها: أنا كنظن بأن هاذ الميثاق هذا تيأسس وهو قطيعة مع ما كان في الماضي. ملي كنشوفو المقاولات الصغرى والمتوسطة أشنو هما الحاجيات ديالهم؟ تنجبرو أولا، خاص التمويل؛ ثانيا، خاص تحسين الإنتاجية؛ وأخيرا، خاص اقتحام الأسواق؛

- فيما يخص التمويل، اليوم عندنا واحد التمويل مشترك مع الأبناك، عندنا واحد البرنامج سميتو برنامج "امتياز"، كل شركة اللي قدمت واحد البرنامج متاع التنمية، يمكن الدولة تعطيها حتى ل 20% من ذاك البرنامج. 5 مليون درهم هو الحد الأعلى ولكن الدولة يمكن ليها تشارك.

فيما يخص أيضا التمويل، خاصنا المقاولات عندهم واحد المشكل متاع رأسمال ما كافيش. احنا اليوم غندعموهم، غادي يكون ارتفاع في الرأسمال متاع هاذ المقاولات عن طريق صناديق الاستثمار في رأس المال Les fonds de capital risque، وهاذ الصناديق الاستثمار غادي تكون إما في الإنشاء ولا في التنمية ولا في التحويل متاع المقاولات..(دقيقة ونكمل)؛

- في تحسين تنافسية المقاولات، كاين ذاك البرنامج "مساندة"، اللي يمكن لينا نجيبو الخبرة للمقاولات كلها، ويمكن لنا نساعدوهم باش يكون استثمار في برنامج المعلوماتية، مثلا؛

- وأخيرا، في اقتحام الأسواق، كاين صندوق الدعم متاع الصادرات اللي موجود.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد محمد طالحا:**

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات.

أنا أعتقد بأن البرنامج - فعلا - طموح، ويمكن أن يعطي دعما قويا للوحدات الصناعية المغربية وتفادي انهيارها في ظل تبعات الأزمة العالمية.

السيد الوزير،

راه أنتم في هذا البرنامجين الاثنين، توصلوا 50 مقاولة سنويا في البرنامج الأول.

ثانيا: في البرنامج الثاني 500 مقاولة تقريبا، ولكن باقي هنا واحد La zone d'ombre كما تيسميوه. كيف ستتم تنقية المقاولات التي ستستفيد من هاذ البرامج؟ واش هناك معايير ولا ما كاينينش؟

لأنه ما نخشاه هو أنه تستفيد بعض الجهات، وتبقى بعض الجهات ما مستافداش، واحنا كنتمناو أن الاستفادة تكون عامة في جميع الجهات ديال المغرب.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

**السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:**

السيد الرئيس،

احنا اليوم كنخدمو على إرساء معايير واضحة وتكون امتحان للانتقاء بكل شفافية، باش كل مقاولة في جميع مناطق المغرب اللي عندها واحد البرنامج متاع التنمية، وكتخضع لهذه المعايير، يمكن لها تستافد من هذا الدعم.

وشكرا .

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال الموالي الموجه كذلك إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، حول مراكز تدبير المحاسبة المعتمدة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، مولاي الحسن طالب، زبيدة بوعياد، دحمان الدرهم، عبد الرحمان أشن، سعيد سرار، بوشعيب هلالي، عبد الوهاب بلفقيه، محمد تحيفة، المحجوب الدابدا، حسن القاسمي، محمد العلمي، أبو بكر عبيد، عمر مورو، محمد نقاد، سلامة حافظي، علي سالم شكاف.

تفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

**السيد المستشار مولاي الحسن طالب:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

لقد مرت أكثر من عشر سنوات على إحداث مراكز المحاسبة المعتمدة بالعديد من غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب، دون أن نلاحظ أي مساهمة لهذه المراكز في مرور الملزمين بالضريبة من النظام الجزافي إلى نظام المحاسبة المعتمدة، رغم التحفيزات الجبائية التي تمنحها هذه المراكز للمنخرطين الجدد فيها.

وقد اتضح من خلال تجربتنا المتواضعة بغرفة التجارة والصناعة والخدمات بمراكش، أن هذه التحفيزات الجبائية غير كافية لتشجيع شريحة عريضة من الملزمين الجزافيين لاعتماد أسلوب المحاسبة المبسطة، التي أتت بها هذه المراكز.

وقد سبق لنا أن وجهنا عدة أسئلة شفوية وكتابية حول هذا الموضوع، إلا أنه – واقعيا - لم نلاحظ بعد أي تحرك من طرف وزارتكم لتفعيل هذه المراكز، التي ظلت تستنزف ميزانية الغرف الهزيلة أصلا.

وعليه، فإننا نسائلكم السيد الوزير، عن الخطة المستقبلية التي ستنهجونها لاتخاذ هذه المراكز، وما هو رأيكم، السيد الوزير، في مقترحنا القاضي بإعفاء الملزمين الجزافيين ثلاث سنوات من الضرائب قصد تشجيعهم على الانخراط في نظام هذه المراكز ؟

وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار المحترم، على طرح هاذ السؤال.

احنا كنعرفو بأن كان صدور ذاك القانون رقم 57.90 المحدث لمراكز تدبير المحاسبة المعتمدة، هاذي أكثر من 10 سنوات، كما قلتم. ولكن منذ ذلك الوقت الوزارة حرصت على إعداد جميع الآليات الضرورية التي ستمكن المؤسسات من تأدية مهامها.

وهكذا، قدمنا المساعدة اللازمة للمقاولات الصغرى، بما فيهم التجار لمسك هاذ المحاسبة المعتمدة ولا المحاسبة المبسطة، ولكن لتشجيع هاذ المحاسبة هاذي، المالية أعطت تخفيضا بنسبة 15% من القاعدة الضريبية لكل منخرط، ساعة - مع الآسف - كما قلتوا، فاش كنعملو الحصيلة كنجبرو بأن أول مركز تحدث في 2000 في مدينة الدار البيضاء، اليوم وصلنا ل 16 مركز، هذا لا بأس به، في جميع مناطق المغرب، ولكن ملي كنشوفو عدد المنخرطين 940 منخرط، فهاذ الرقم ضئيل جدا، فلا بد خاص يكون، تنظن زعما واحد الارتفاع في هاذ الرقم هذا.

أشنو هما التدابير؟ كما تنقولو، احنا موجودين باش يكون واحد البرامج تحسيسية لجميع القطاعات والمقاولات الصغرى، وخاصة التجار، وفي برنامج "رواج" أكدنا على هاذ النقطة هاذي، وكنشجعوا التجار باش يدوزوا للمحاسبة المبسطة. كنشجعوهم أيضا ماديا باش يدوزوا لهاذ المحاسبة.

هو، كما قلتم، واش ثلاث سنوات متاع الإعفاء من الضريبة غتشجعهم؟ يمكن تشجعهم، ولكن أنا كنظن بأن هاذ الاقتراح هذا ديالكم خاصو يتطرح في إطار المالية متاع سنة 2010 باش يتدرس من طرف المديرية متاع الضرائب، علما بأن اللي اخذاوا هاذ الإجراء خاصهم لا بد يعرفوا واش غادي يكون عندو واحد الانعكاسات إيجابية في الأخير.

وأخيرا، إلى سمحتيوا لي، أنا كنقول بأن هاذ المسؤولية هاذي ما بقاتش هي مسؤولية الدولة، أنا كنظن أنها مسؤولية متاع التجار، مسؤولية متاع المقاولات الصغرى والمتوسطة.

أنا كنظن بأن التجار غادي يستافدوا أكثر، اللي دازوا من النظام الجزافي إلى النظام متاع المحاسبة المبسطة، حيث غادي تبنى ذيك الضرائب على الحقيقة متاع رقم المعاملات ديالهم وما غتبقاش مبنية على واحد التخيل، أشنو هما ذاك الأرقام والمعاملات؟ فكنظن التجار خاصهم

يتشجعوا باش يدوزوا لهاذ المحاسبة المعتمدة.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

**المستشار السيد مولاي الحسن طالب:**

شكرا السيد الوزير على أجوبتكم.

إلا أنني أود أن أثير انتباهكم أن هذه المراكز بدأت تفقد مصداقيتها في غياب التدابير اللازمة حول هذه المؤسسات، فطلبنا لثلاث سنوات هو طلب كنظن بأنه عادي لتحفيز هاذ التاجر ولجعله موجودا لمواجهة الضرائب ولمواجهة إشكاليتها، وكذلك ليكون ناضجا وموجودا لتسيير ولتفعيل هذا البرنامج، ولو بسنتين، والسنة الثالثة باش يكون جاهز ويحط التصريح ديالو موضوعي، يكون 50%، لأنه بدون تحفيزات لا يمكن.

احنا كنشوفو، السيد الوزير، في غرفة التجارة والصناعة والخدمات في مراكش، الواجبات التي تضيع لنا في هذا المجال، فلدينا موظفون، لدينا حسيوبيين، نضيع الوقت، ولكن سنة بعد أخرى نفقد الملزمين الذين شاركوا معنا.

ولهذا، نحن متشبثون بوجود حل في هذا الموضوع، وبالتالي فالحل الوحيد الذي نراه هو تشجيع التجار بسنتين أو ثلاث سنوات.

وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

إذن نشكر السيد الوزير على مشاركته في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالجالية المغربية بالخارج، حول تفعيل اتفاقية تبادل السجناء، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طالحا، العلوي مولاي ادريس، يوسف بنجلون، محمد عبو، إبراهيم الحب، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الشهواني، شفيق بنكيران، علال عزيوني، العلمي التازي، الحو المربوح، حسن العواني، الحبيب نواس، لحسن عباد، جمال الدين العكرود.

تفضل السي العلمي التازي.

**المستشار السيد العلمي التازي:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

هاذ السؤال اللي كنقدموه، باسم التجمع الوطني للأحرار، حول الاتفاقيات اللي الحكومة - مشكورة - اللي برمت اتفاقيات الدولية حول الناس اللي هما كيتحكم عليهم بالسجن خارج الوطن، ولهذا الاتفاقيات الدولية كتسمح باش ذوك اللي محكوم عليهم بالسجن تيمكن لهم بهاذ الاتفاقية يمشيوا يدوزوا ذيك المدة متاع الحكم ديالهم في بلدهم لعدة مبررات.

طبعا، اللي دابا كيستافد كثير من هاذ الاتفاقيات، السيد الوزير، السادة الوزراء، وهما الأوروبيون، الأوروبيون متبعين المواطنين ديالهم اللي هما محكوم عليهم، واللي هما في المغرب، متبعينهم وكيديروا التدابير، وهما كيتكاتبوا معهم كذلك.

ولكن، السؤال اللي بغينا نطرحوه وهو البديل بالنسبة المواطنين ديالنا المغاربة، اللي هما في السجون خارج الوطن.

السؤال اللي بغينا نطرحوه على الحكومة: ما هي التدابير؟ ما هي السياسة ديال الحكومة حول هاذ المواطنين اللي خاصهم لابد نقبطو بيديهم ونقلبو عليهم كما كيدير الأوروبيون؟ هما كيقلبوا على المسجونين الأوروبيين اللي هما في المغرب، خصنا كذلك المغرب حتى احنا نقلبو على المغاربة اللي هما مسجونين خارج الوطن.

وما فيها باس إلى هاذ الاتفاقيات يمكن لها تعمم كذلك، هاذ الاتفاقيات الدولية اللي يمكن لها نعموها ما نخليوهاش غير مع الدول الأوربية، بل ربما نوسعوها مع بعض الدول باش يمكن المواطنين ديالنا فين ما كانوا نحاولو حتى احنا ندافعو عليهم ونجيبوهم.

حقيقة، الحمد لله، نسبة مئوية ضئيلة متاع المغاربة اللي راها في الحباسات متاع الخارج، ولكن خاصنا نعرفو أشنو هي السياسة متاع الحكومة في هاذ الميدان؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد محمد عامر الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:**

شكرا السيد الرئيس.

أنا بغيت، في البداية، نشكر السيد المستشار وكذلك السادة المستشارين اللي طرحوا هاذ السؤال حول موضوع من الأهمية بمكان بالنسبة لنا كمواطنين وبالنسبة لأفراد الجالية المغربية بالخارج.

صحيح أن المغرب وافق على عدد من الاتفاقيات، وخاصة في السنوات الأخيرة لتبادل نزلاء السجون باش يقضيوا ما تبقى من العقوبات داخل أرض الوطن.

في هذا الإطار، وفي إطار تفعيل هاذ الاتفاقيات، قمنا بجوج ديال الأشياء أساسية:

- المسألة الأولى: هي حملة تحسيسية عن طريق القنصليات اللي

نظمتها وزارة العدل، باش يعرفوا السجناء بحقوقهم وواجباتهم اللي كتطرحهما أو كتضمها هذه الاتفاقيات؛

- المسألة الثانية: وهو أن أعداد من السجناء اللي تعاملت معهم بلادنا، اللي بغاوا يجيوا يقضيوا ما تبقى داخل البلد واستقبلتهم بلادنا بما يلزم من العناية وبما يقتضيه ذلك من السرعة، وتحملت حتى النفقات ديال المحكوم عليهم، بما في ذلك ما تحتاجه حراستهم أثناء التنقل ديالهم تجاه المغرب.

لكن اللي تلاحظ عموما هو أنه ما كاينش هناك إقبال من طرف السجناء المغاربة الموجودين داخل السجون الأوروبية باش يجيوا يقضيوا ما تبقى من هذه العقوبة داخل السجون المغربية. وبعد التقصي، تبين على أنهم كيفضلوا البقاء في السجون بالخارج لارتباطات عائلية وأسرية وكذلك لتخوفهم من عدم إمكانية التحاقهم بأسرهم وبالبلدان اللي هي موجودة بعد انقضاء عملية العقوبة داخل المغرب.

وبغيت نأكد للسيد المستشار والسادة المستشارين اللي طرحوا السؤال، على أن بلادنا حريصة على تنفيذ مقتضيات كل الاتفاقيات اللي عملتها، وعلى أنها مستعدة لاستقبال الأبناء ديالها اللي راغبين يقضيوا ما تبقى من العقوبة داخل المغرب، إيمانا من بلادنا بأن إعادة الإدماج والتأهيل لا يمكن أن تكون إلا في الوسط الطبيعي.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

تفضل السي العلمي التازي.

**المستشار السيد العلمي التازي:**

شكرا السيد الرئيس.

بغيت نشكر السيد الوزير، ومن خلال السيد الوزير، الحكومة ككل، اللي عاطيين العناية لهاذ المشكل، ولكن أعتقد بأنه كل ما درنا مبادرات بحال هاذي في حق الجالية المغربية ديالنا اللي في الخارج تستحق كل خير، ولكن ما فيها باس نصحوهم، على قبل إلى كانوا هنا غادي يدوزوا، إلى كتب لهم الله على كل حال، داك الشي يجيوا هنا في وسط عائلي كبير، وفي المناخ المغربي - ربما - يكون أحسن، ولكن تحتفظوا لهم بالطبع بالحقوق ديالهم المكتسبة، باش من بعد ما يقضيوا - لا قدر الله، على كل حال - هاذيك المدة كيخصهم يعاودوا يلتحقوا.

ولكن، بغيت نغتنم الفرصة بحضور السيد الوزير باش نقدم لكم التشكرات ديال فريق التجمع الوطني للأحرار على الأعمال اللي قمتوا بها لصالح الجالية المغربية.

وأخيرا، سمعت، هاذي يومين ولا ثلاثة أيام، خرجتوا واحد الدليل مهم جدا للمغاربة اللي في الخارج ملي غادي يجيوا المغرب غادي يلقاوا واحد العدد المعطيات حول الاقتصاد، حول الإمكانيات ديالهم، كيفاش يمكن لهم يستثمروا في بلادهم، والحمد لله على بلادهم، المغرب، اللي - الحمد لله – ما تقاسشاي بذيك النسبة المئوية اللي تقاست الآن أوربا والعالم بأكمله.

والحمد لله، المغرب ذاك الشي مقيوس بذاك النسبة مئوية ضئيلة جدا، ولهذا كتشجعوا الجالية المغربية باش يمكن لها تجي، أولا، باش تحيي الرحيم مع العائلة ديالهم، ولكن - في نفس الوقت - يشوفوا من الناحية الاقتصادية كيفاش يمكن لهم ينقذوا الأزمة اللي كيعيشوا بها – ربما - في بعض الدول، ويجيوا لبلادهم باش يستثمروا هنا.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيد الوزير.

**السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:**

بغيت نشكر السيد المستشار على هاذ الاهتمام وعلى هاذ التشجيع بالنسبة للعمل ديال الوزارة.

بغيت نأكد له، أولا، بالنسبة لمسألة المساجين، كاين هاذ الجانب القانوني ديال الاتفاقيات وتطبيقها، ولكن كاين جانب اجتماعي، ونخبركم على أنه هناك برنامج الآن تنعملوه بالتنسيق مع القنصليات لمواكبة هؤلاء المساجين، سواء من خلال دعم عمل المصالح الاجتماعية داخل القنصليات، باش تتمكن تزور المساجين، تمكن تستاجب لبعض الطلبات ديالهم أو تدعمهم ببعض المسائل اللي كيطلبوا بحال الكتب، وراه احنا بدينا نديروها في بعض الدول، واحنا على استعداد مع كل القنصليات، باش نواكبو - على حساب الإمكانيات ديالنا - هذه الفئة من المواطنين اللي موجودة في ظروف استثنائية.

والملاحظة الثانية: أشرتم إلى أن مسألة الجالية والإجراءات اللي خذات بلادنا لدعم هذه الجالية، وخاصة في هاذ الظروف ديال الأزمة، نأكد لكم أنه المغرب من البلدان القليلة اليوم في العالم اللي اتخذ روزنامة من الإجراءات مهمة جدا، لا على المستوى الاقتصادي ولا على مستوى تشجيع الاستثمار، عن طريق إنشاء - اليوم - صندوق اللي هو مهم لدعم الاستثمارات، ولا على المستوى ديال خفض الكلفة ديال التحويلات، ولا على مستوى ديال الدعم الاجتماعي.

وهذا، ينضاف - بطبيعة الحال - إلى مجهودات أخرى تنبذلوها داخل دول المهجر. كل ذلك باش نواكبو الإحتياجات ديال الجالية ديالنا، لأن الجالية المغربية لعبت دور أساسي فيما وصل له المغرب، وإلى كان المغرب وصل لما وصل إليه، فراه - إلى حد كبير - بفضل أبنائه في الخارج وكذلك

الدور ديالها الأساسي في الدفاع عن مصالحه في الخارج.

واليوم، هذه الجالية التي كانت دائما مع المغرب، جاء الوقت كذلك باش المغرب يكون بجانبها، وخاصة في هذه الظروف الصعبة، واحنا متفائلين بالبرامج اللي كتنجز وبالنتائج ديالها - إن شاء الله - الإيجابية على مستوى الجالية وعلى مستوى تعميق علاقات وروابط الجالية المغربية مع وطنها الأم، وخاصة الأجيال الجديدة اللي في حاجة لاهتمام أكبر.

وعلى ذكر الجالية، نخبركم بأنه يوم الخميس المقبل إن شاء الله، غادي نفتحو أول دورة ديال الجامعة الصيفية لأبناء الجالية في أكادير اللي كتستقبل الطلبة وشباب ديال الجالية، وغادي تتبعها في الأسبوع المقبل، الجامعة الصيفية بالرباط وكذلك الجامعة الصيفية بوجدة.

وأملنا أنه في الأمد المتوسط إن شاء الله، كل الجامعات المغربية غنعملو معها شراكة باش تستقبل أبناء الجالية هنا باش يجيوا يعرفوا أبناءهم أكثر، ويجيوا يعمقوا معارفهم حول اللغة وحول الثقافة وحول التاريخ، ويعرفوا ما يجري داخل المغرب وكذلك يكتشفوا بلادهم، لأن المستقبل في علاقة المغرب مع الجالية.

وإلى بغينا هاذ الدعم وهاذ العلاقة القوية تستمر، يجب الاستثمار في كل ما هو ثقافي، وخاصة تجاه الأجيال الجديدة، وهاذ الشي اللي كنحاولو ندیروه، سواء عن طريق الجامعات الصيفية والمقامات الثقافية هنا في البلد أو عن طريق البرنامج الطموح ديال المراكز الثقافية في العالم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مشاركته في هذه الجلسة.

السؤال الموالي الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية، حول ضرورة ترميم دار الدباغة، للمستشارين المحترمين السادة: ناجي فخاري، بنجيد الأمين، عمر حداد أحمد بابا، عبد اللطيف أبدوح، محمد بن الزيدية، عبد الكبير برقية، حمة أهل بابا، مصطفى ميارة، بلعيد بنشمسي، جمال بنربيعة، العربي سديد، رفيق بناصر.

الكلمة للسي ناجي، تفضل.

**المستشار السيد ناجي فخاري:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

إخواني المستشارون المحترمون،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

تعتبر مدينة فاس، من الحواضر العالمية القليلة التي ما تزال تحتفظ بطابعها المعماري والاجتماعي القديم، الذي تشكل على امتداد قرون من الزمن. فرغم أنها تأسست منذ 12 قرنا، فإنها ما تزال تحتفظ على السمات القديمة نفسها.

كما أن المظاهر العمرانية ما تزال حاضرة بقوة، تشهد على مرور حضارات إسلامية عريقة في هذه المنطقة، فالسمات الخاصة والحياة الاجتماعية والأسلوب التقليدي بهذه المدينة ليست كتبا تدرس، إنما حياة نابضة بروح الأصالة، تقاوم زحف مظاهر الحياة المعاصرة من أجل حفظ ذاكرتها الغنية من التلف، الشيء الذي جعلها قبلة يتوافد عليها السياح من كل بلد ومن كل قارة.

ودار الدباغة، التي هي موضوع سؤالنا، تعتبر بدورها من المآثر التاريخية التي تزخر بها بلادنا وموردا أساسيا لأرزاق العديد من الصناع التقليديين الذين يعيشون منها وعائلاتهم، إلا أن هذه الدور، مع مرور الأيام، تلاشت وتعرضت للتآكل نتيجة الإهمال وعدم الصيانة.

نسائلكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات الإستعجالية العملية التي تنوي الوزارة القيام بها للحفاظ على هذا الموروث الثقافي لبلادنا وتأهيله للعب الدور الاقتصادي المنوط به؟

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير. تفضلوا.

**السيد أنيس بيرو، كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار الذي طرح سؤالا من الأهمية بمكان، يتعلق بنشاط عرفته المدن المغربية منذ سنين طويلة. حقيقة أن هذه المدن اللي عرفت هذا النشاط هي المدن العتيقة، وكانت عديدة كفاس، مراكش، الرباط، تطوان، شفشاون، تارودانت، العيون، إلى غير ذلك من المدن، إلا أنه حقيقة، في المدة الأخيرة، لما أقول "المدة الأخيرة"، يعني عشرات السنين، العديد من المدن ما بقاتش فيها هاذ النشاط هذا.

بطبيعة الحال، الدولة لم تبق مكتوفة الأيدي أمام تدهور بعض دور الدباغة، عندنا 2 مناطق أساسية اللي فيها الدباغة: عندنا فاس، وفي فاس كاين 3 ديال دور الدباغة اللي معروفين. بطبيعة الحال، كاين "شوارة"، اللي البناية أقول متوسطة، وكاين "سيدي موسى" وكاين "عين زليطن"، اللي البنايات – حقيقة – محترمة. هاذي حقيقة ظاهرة للعيان، بطبيعة الحال.

وأكثر من هاذ الشي، هاذ دور الدباغة كيشغلوا أكثر من 1200 صانع تقليدي، وهاذ الصناع، هاذ ال 1200 هما اللي كيمدوا قطاع الجلد، وهاذ قطاع الجلد كيشتغلوا فيه تقريبا 11.000 صانع في هذا المجال هذا، وبالتالي الكل مرتبط بهاذ دور الدباغة.

العمل بالنسبة لفاس - من بعد غندوز لمراكش - بالنسبة لفاس،

خاصنا نعرفو بأنه في إطار برنامج الألفية، راه تبرمجت واحد المليون ديال الدولار ضمن حساب تحدي الألفية لإنجاز واحد الدراسة اللي غتحدد وتمكن من تقييم الخيارات الخاصة بهاذ المدابغ التقليدية ديال فاس، لأننا الكل واعي بأهميتها وبمساهمتها في محاربة الفقر وكذلك ضرورة تحسين ظروف العمل بهاذ الدور الدباغة.

ثانيا: تم العمل على تحسين القدرات السوسيو اقتصادية وظروف العمل، في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهنا كان الضخ ديال تقريبا 5.3 ديال المليون درهم، اللي مكنت من تزويد صناع الدباغة بالملابس الوقائية للعمل.

ثالثا: وهذا قامت به الوزارة السنة الماضية، واحد المبلغ ديال 2 مليون ديال الدرهم لتزويد وتوفير التجهيزات بالنسبة لهاذ المدابغ، ولكن الأساسي، رغم هاذ المجهودات، التصور ديالنا بالنسبة لهاذ المدابغ، وهذا برنامج فيه تقاطع، فيه شراكات ضرورية، وهما سنعمل عليه إن شاء الله، بالنسبة لسنة 2010، اللي غادي تكون مساهمة ديال السلطات بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية إن شاء الله، قطاع المهنيين باش يكون برنامج متكامل مندمج لتأهيل هذه المدابغ لأنها – حقيقة - جزء من التراث ديالنا.

غادي نجي للمنطقة ديال مراكش، تقدمنا فيها كثير. في مراكش كاين 21 مدبغة تقليدية، في هاذ 21 مدبغة تقليدية كلهم تم التأهيل ديالهم بواحد الغلاف ديال 34 مليون ديال الدرهم، وكلهم تم التأهيل ديالهم، بمعنى أنه الفضاء المتوفر الآن فضاء أحسن مما كان عليه، كان هناك توفير المصارف، توفير القنوات، توفير الماء إلى غير ذلك.

إضافة إلى هذا، تم العمل كذلك على توفير التجهيزات بالنسبة لهذه المدابغ اللي كيشتغلوا فيهم واحد العدد جد مهم، ولكن كذلك إضافة لهاذ 21 مدبغة تقليدية، هناك واحد المدابغ، واحد 25 مدبغة اللي كنسميوهم "شبه عصرية"، وهاذ المدابغ كذلك كانوا كيشتغلوا في واحد الظروف اللي لا تسمح ولا تساعد على العطاء والإبداع والجودة.

وهاذ الاتفاق اللي تقام مع هاذ الجمعيات، وهنا خاصني نزيد واحد الإضافة، بالنسبة لمراكش تم تنظيم كل الحرفيين في إطار جمعيات، كل مدبغة عندها جمعية ديالها، وتنظموا في إطار فيدرالية. إذن كاين مخاطب مع من كنتكلمو، مع من كنتحاورو، مع من كنبنيو، وهاذ 25 مدبغة شبه العصرية تم الاتفاق على تحويلهم إلى عمالة شيشاوة، حيث تم توفير 6 هكتارات التي سوف تقام عليها مدابغ بالطراز وبالمواصفات العصرية التي تحافظ على السلامة، تحافظ على الأمن، وتسمح بالجودة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

تفضل السي ناجي.

**المستشار السيد ناجي لخاري:**

شكرا السيد الوزير على التوضيحات اللي قمتوا بها وعلى العمل ديالكم في الوزارة ديالكم للنهوض بالصناعة التقليدية. نشكركم جزيل الشكر السيد الوزير.

قلتم، السيد الوزير، أنه هناك في مدينة فاس 3 دور دباغة، فعلا دور الدباغة اللي موجودة في مدينة فاس جد متلاشية وجد متدهورة، فيما يخص البناء اللي تقادم، اللي هو كيشكل واحد الخطورة على الصناع التقليديين.

فيما يخص المبادرة الوطنية، السيد الوزير، قامت بواحد المجهود جبار، ننوه بعمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مساعدة الصناع التقليديين بالملابس الواقية من الخطورة.

كذلك حساب تحديات الألفية، قلتم السيد الوزير، جد مهم، مساعدة أمريكية لمدينة فاس، في إطار الصناعة التقليدية، ولكن السيد الوزير، هذا كيشمل فقط مدبغة "شوارة"، "عين زليطن" لم تشمل في هذا الحساب، كذلك "سيدي موسى".

قلتم السيد الوزير، بأنه الآليات اللي تم اقتناؤها للمدابغ تمت فقط لشوارة، فعين زليطن لم تستفد وسيدي موسى كذلك.

قلتم السيد الوزير أنه في مراكش كاين ما يزيد على 20 مدبغة، وتم رصد واحد المبلغ مالي اللي هو 34 مليون ديال درهم، فهذا كنتمناو على أنه نتقاسموه مع مدينة مراكش، باش يكون واحد الإنصاف فيما يخص المدابغ لا بالنسبة لمدينة مراكش ولا بالنسبة لمدينة فاس.

قلتم السيد الوزير، على أنه الجمعيات في مدينة مراكش، هناك مخاطب. حتى في مدينة فاس كاين جمعيات، وكيمكن لنا نتواصلو معهم ونتخاطبو معهم ونشوفو الحاجيات ديالهم. هذا ما كيعنيش أنه لابد باش تعطيونا واحد الدعم معنوي ومادي لمدينة فاس، ولكن نتمنى أن تكون مدينة فاس كباقي المدن وكمراكش.

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير.

**السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:**

شكرا السيد الرئيس.

غنبدا بالشطر الأخير، لما قلتوا: فاس كذلك فيها جمعيات. فيها جمعيات، وحتى التجهيزات التي تم اقتناؤها، تم اقتناؤها بتوافق، بإشراك كامل للجمعية ديال الدباغة، وقد استقبلتهم عدة مرات.

النقطة الثانية، كم كان بودي، السيد المستشار المحترم، أنه في سنة -

وربما أقل - أن نحل مشاكل كل المدابغ، وأنتم تعرفون أن هذا من المستحيل، وبالتالي من الضروري أن نبدأ يعني شوية بشوية، الهدف ديالنا أنه نكملو كل شي.

فاس، بدينا بشوارة ولكن عين زليطن وسيدي موسى مبرمجين، وكاين الأغلفة المالية مبرمجة للتأهيل، لإصلاح الفضاءات، وكذلك للتجهيزات وللملابس والوسائل الوقائية.

هاذ الشي كله مبرمج، ما يمكنش في سنة واحدة أن نتغلب على مشكل دام 40 أو 50 سنة، وبالتالي المجهود اللي تقام فهاذ السنتين أو 3 سنوات الأخيرة، أعتقد أنه مكن من تجاوز الخصاص، من تجاوز المعاناة، لأن الأهم من هاذ الشي، السيد الرئيس، السادة المستشارون، هما هاذ الصناع التقليديون.

راه قلت قبيلة، في فاس 11.000 اللي كيشتغلوا في قطاع الجلد، وقلت أنه واحد العدد كبير كذلك في مراكش. إلى جمعنا الصناع التقليديين في هاذ المدابغ ونشوفو الظروف كيفاش كانوا كيعيشوا، والحمد لله على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي حسنت بواحد الشكل كبير ظروف العمل، ظروف العيش والعطاء.

ونزيد أخيرا، أن هاذ العمل اللي كاين، مثلا في مراكش وأكيد كيستافدوا منه في فاس، مكن من الرفع من موارد الصناع التقليديين 3 مرات، وأعتقد هذا هو الهدف اللي كنجريو من أجله كاملين.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة، موجه أيضا إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية، حول استراتيجية الحكومة في تطوير الصناعة التقليدية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طالحا، العلوي مولاي ادريس، يوسف بنجلون، مصطفى الشهواني، لحبيب لعلج، أحمد حاجي، علال عزيوني، العلمي التازي، الحسين أشنكلي، حسن العواني، الحبيب نواس، عبد العزيز البنين، عبد الرحيم واعمرو، لحسن عباد.

الكلمة لأحد السادة المستشارين. تفضل.

**المستشار السيد إبراهيم الحب:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

إخواني المستشارون المحترمون،

يعلم الجميع أن قطاع الصناعة التقليدية بالمغرب من أهم القطاعات التي تساهم بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب شغل مهمة، إضافة إلى دوره الكبير في الحفاظ على التراث المغربي الأصيل. إلا أنه أمام التطورات الكبرى الحاصلة في هذا المجال، نسائلكم السيد الوزير، على إستراتيجية الحكومة في تطوير قطاع الصناعة التقليدية في بلادنا وجعله في مستوى تحديات هذا التطور؟

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير. تفضلوا.

**السيد كاتب الدولة لدى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:**

السيد الرئيس،

بداية، أود أن أشكر السادة المستشارين على طرحهم هذا السؤال المهم، والذي يتوخى وضع السادة المستشارين في صورة الإستراتيجية بخصوص الصناعة التقليدية.

الإستراتيجية بقطاع الصناعة التقليدية فيها الديناميكية أو الدينامية لكي تتحول وتتأقلم دائما مع التطورات، سواء كانت إيجابية أو سلبية. ولكن للتذكير، أقول أن إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية تتوخى 3 أهداف أساسية.

- الهدف الأول، هو خلق مقاولات كبيرة أو ما نسميه "فاعلين مرجعين"، وبغينا نديرو 15 إلى 20 فاعل مرجعي، وهنا يمكن لنا كذلك نتكلمو على مدى تنفيذ هاذ الإستراتيجية. وهنا يمكن لي نقول أن عندنا 7 ديال الفاعلين المرجعين، تم اختيارهم والتوقيع على عقدة التطور معهم واحنا في المرحلة الثانية.

النقطة الثانية: بالنسبة لهاد الإستراتيجية وهي خلق 300 مقاولة أو الوصول إلى 300 مقاولة متوسطة وصغيرة في أفق 2015. وهنا نعطي رقم: في 2008 فقط تم خلق 136 مقاولة متوسطة وصغيرة، وهذا يعني أن الوتيرة جد سريعة، وغادي نتمكنو إن شاء الله، من تجاوز الهدف المسطر في 2015؛

النقطة الثالثة: هي التي تتعلق بتحسين ظروف العمل وموارد الصناع التقليديين، وهذا بتقاطع مع السؤال اللي جا قبيلة، وهذا هو العمل كله منصب لكي نشتغل لكي نرفع من مستوى عيش الصناع التقليديين و من ظروف عيشهم؛

النقطة الأخرى والأهداف الرقمية كذلك هي تحقيق 24 مليار درهم في أفق 2015، في الوقت اللي كنحققو الآن 10.8 مليار درهم.

والنقطة الثانية من الأهداف الأساسية وهي خلق 11.500 منصب شغل.

هاذي هي الأهداف الأساسية، إضافة - بطبيعة الحال - إلى الرفع من مستوى الصادرات إلى 7 مليار ديال الدرهم.

كيفاش يمكن لنا نوصلو لهاذ النتيجة؟ احنا اختارينا 3 ديال الأبعاد:

البعد الأول، أو ما سميناه "دينمة النشاط" أو "دينمة مجال الصناعة التقليدية"، وهناك عدة محاور، ينطلق من الإنتاج، تحسين ظروف الإنتاج، وسائل الإنتاج، إلى فضاءات الإنتاج، إلى التسويق، إلى الإنعاش، إلى التكوين، إلى التصاميم الجديدة، إلى المحافظة على الحرف، وهاذي مسؤولية تاريخية كنتحملوها كلنا، إلى السلامة والأمن، وهاذي إشكالية حقيقية، وبالتالي وضعنا برنامج خاص لمعالجة هاذ الإشكالية إلى إشكالية التنظيم، إلى التمويل، وهنا كذلك الاتفاق حاصل مع وزارة المالية لخلق صندوق الضمان إن شاء الله في القانون المالي ديال 2010 سوف يرى النور، واللي غادي يمكن من ضخ القطاع 2 مليار400 مليون ديال درهم، إضافة إلى الجودة اللي هي النتيجة اللي كنتوخاوها، واللي غادي تمكننا – حقيقة - من ربح رهان التنافسية، لأن ماشي بوحدنا في المجال، ماشي بوحدنا في السوق، وبالتالي باش يمكن لنا نفرضو ونربحو الرهان ديال التنافسية بالجودة، خاصة أننا عندنا منتوج أصيل، منتوج فيه واحد المعرفة، وعندنا واحد المسافة بالنسبة للمنافسين ديالنا.

للي يمكن لي نقول كذلك، السيد الرئيس، السادة المستشارين، أن هاذ 2008 في تنفيذ هاذ الإستراتيجية، مكنتنا من وضع مخططات جهوية. العمل ديالنا الآن أن كل جهة جهة، ما هي إمكانات ديالها؟ بماذا تتميز على الجهات الأخرى؟

ما يمكنش نقبلو أن كل جهة تدير نفس المنتوج، تنتج نفس الشيء، لأن ماشي نفس المؤهلات، ماشي نفس الإمكانيات، ماشي نوع المواد الأولية، وهاذ البرنامج تقدمنا فيه بواحد الشكل كبير.

في 2010 غادي نكملو، إن شاء الله، كل المخططات الجهوية اللي كنعطينا التشخيص الحقيقي، كنعطينا الإمكانيات، المؤهلات، المعارف، برنامج عمل، واللي كذلك كيشارك فيه جميع الشركاء، جميع الفعاليات على صعيد الجهة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب السيد المستشار؟

**المستشار السيد علال عزيوني:**

شكرا السيد الوزير.

أشكرك على العرض القيم ديالك، ونحن لا ننكر المجهودات التي تبذلونها من أجل تطوير هذا القطاع الذي نعتبره خزانا تزداد فيه هويتا وثقافتنا وحضارتنا.

لكن، السيد الوزير، نلاحظ أن هاذ القطاع الذي كنا نعتبره محصنا ببنيته ضد جميع التحولات العالمية، نراه اليوم أصبح كباقي القطاعات الأخرى متضررا من الأزمة العالمية، خصوصا على مستوى التصدير.

لهذا، بالإضافة إلى الثقل الضريبي الذي اضطر معه الفاعلين في القطاع إلى إغلاق محلاتهم وتسريح العمال، بل وصل بهم الوضع إلى الإفلاس، في غياب تقديم الدعم له على غرار القطاعات الأخرى المتضررة كالنسيج والفلاحة وصناعة السيارات، يستافدوا حتى هما من هاذ الأشياء.

في إطار هاذ التضامن الحكومي، نطلب من السيد الوزير المحترم البحث عن صيغة مناسبة لحل إشكالات الثقل الضريبي وبصورة مستعجلة، كما نطلب من الحكومة، من خلالكم، التدخل من أجل البحث عن أسواق داخلية من أجل تسويق المنتوج التقليدي لضمان استمرارية هذا القطاع، نظرا لأهميته، التي لا ينكرها أحد ولا يجادل فيها، والعمل على فرض اتفاقيات بينه وبين القطاعات التي لها ارتباط وثيق به كالسياحة بمختلف المرافق والإدارات العمومية والجماعات المحلية وهيئة المهندسين، لكي حتى هما يساهموا بواحد الطريقة أو بأخرى.

كما نطالب بحماية المنتوج المحلي من المنتوج الصيني الذي غزا الأسواق المغربية، مع إجبارية المنتوج المغربي التقليدي بجميع الإدارات والمطاعم والفنادق.

كنلقاو الإدارات المغربية كلها ما فيهاش حتى حاجة من الصناعة التقليدية، مع العلم أن الجالية المغربية بالخارج - مشكورة - يرجع لها الفضل لتمثيل المنتوج المغربي بإحداث مطاعم مغربية 100% بجميع الجوانب من أثاث وديكور مغربي تقليدي ومأكولات مغربية، من هذا نقرأ المقارنة مع المطاعم المغربية والفنادق.

ولابد من قول كلمة حق فيكم وفي وزارتكم مشكورة، لها رؤية تكوين الصانع التقليدي بإحداث مدارس فنون الصناعة التقليدية التي لقيت إقبالا واسعا، لم يسبق لها مثيل، وزيارتكم للأوراش على الصعيد الوطني وتفقد الصانع التقليدي للمعرفة وفتح المجال للمستقبل لهذه الشريحة من الشباب.

كما نطالب ببرامج تحسيسية من جميع القنوات وإعطائها الوقت الكافي الذي تستحقه لتشجيع المنتوج المغربي.

إننا نريد، من هذا السؤال، طمأنة هذه الشريحة الكبيرة والمهمة من الصناع التقليديين.

وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

**السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:**

بسرعة، أربع النقط.

أبدأ بنقطة الأزمة العالمية، والدعم لقطاع الصناعة التقليدية. في هاذ المجال هذا كان واحد العمل هاذي مدة عدة أشهر مع المهنيين، مع العاملين في القطاع لتشخيص الوضعية والوقوف على مكامن الخلل والضرر الذي قد لحق أو قد يلحق بقطاع الصناعة التقليدية، ووصلنا لواحد البرنامج اللي اشتغلنا فيه بمجموعين، وخاصة مع الفيدرالية ديال المقاولات ديال الصناعات التقليدية.

وهاذ البرنامج سوف يتم عرضه على الحكومة - بطبيعة الحال - ذيك الساعة لأخذ الإجراءات الضرورية في هذا المجال، انطلاقا من الإنعاش إلى غير ذلك من المجالات، اللي غادي تسمح كذلك بتشجيع القطاع؛

النقطة الثانية: تتعلق بالسوق الداخلي، والسوق الخارجي هو النقطة الثالثة.

الآن بدينا واحد الحملة تواصلية لتشجيع المواطنين المغاربة على الإقدام وعلى استهلاك منتوجات الصناعة التقليدية، وهاذ الحملة راها ابتدأت، وبالتأكيد أنه كذلك سيستفيد أولا. غادي توصل كذلك العمال ديالنا المغاربة اللي جايين من الخارج، وبالتالي غادي يكون الوقع ديالها، إن شاء الله، أكبر مما نتصور.

بالنسبة للسوق الخارجي، الاختيار ديالنا هو إستراتيجية هجومية وإستراتيجية للتموقع في أعلى مستويات المنتوج الصناعة التقليدية. هذا ما يفسر حضور المنتوج ديال المغرب في KaDeWe (Kaufhaus Des Westens) في ألمانيا في أرقى المتاجر الألمانية. هذا ما يفسر حضور المنتوج المغربي مؤخرا في Galerie Lafayette في أرقى المتاجر في باريس. وهذا ما يفسر كذلك حضورنا في عدد من المعارض من المستوى العالي جدا، والتي مكنت - مرة أخرى - من فرض واحترام المنتوج المغربي ككل.

النقطة الأخرى في مواجهة بعض المنتوجات الآتية من بعض البلدان. أقول الإستراتيجية ديالنا والمقاربة ديالنا نربحو الرهان بالجودة، وهاذ الشي اللي خلانا مشينا بعيد في التصديق على المنتوج ديال الصناعة المغربية.

البارح درنا الطاجين المغربي بعلامة "مضمون"، والآن، الحمد لله، موجود في عدد من الأسواق العالمية. غذا غادي نمشيو للبلغة، غادي نزيدو الزربية الرباطية، غادي نزيدو البراد وإلى وغير ذلك من المنتوجات، وهاذ العلامة ديال التصديق هي اللي كنعطيه الثقة في الأسواق العالمية عند المستهلكين العالميين.

وهاذ الاتجاه، أعتقد – صادقا - أنه سيمكننا، إن شاء الله، من الذهاب بعيدا والسمو بقطاع الصناعة التقليدية.

شكرا لكم.

**<u>السيد رئيس الجلسة:</u>**

شكرا للسيد الوزير على مشاركته في هذه الجلسة. وأشكر كذلك السادة المستشارين على هذه المشاركة.

**وأرفع الجلسة، وشكرا.**